نقد اندماج الاقتصادات العربية

الصناعات المعرفية كمدخل بديل

❖ الكتاب : نقد اندماج الاقتصادات العربية
الصناعات المعرفية كمدخل بديل
❖ الكاتب : أيهم أسد
❖ الطبعة الأولى: **2009**
❖ الإخراج الفني: نوار نصر لله
❖ تصميم الغلاف: جمال السعيد

© جميع الحقوق محفوظة

للتأليف والترجمة والنشر

دمشق ـ حلبوني ـ الجادة الرئيسية

تلفاكس 2236468 جوال 0944 330989

WWW.ATTAKWIN.COM

INFO@ATTAKWIN.COM

taakwen@yahoo. com

ص . ب : 11418

أيهم أسد

نقد اندماج الاقتصادات العربية

الصناعات المعرفية كمدخل بديل

التنمية الاقتصادية تحتاج إلى عقلية عدّاء المسافات الطويلة، وليس إلى عقلية عداء المسافات القصيرة.

لستر ثورو

مقدمة

تصنف الاقتصادات العربية وفق الهيكلية الحالية لنظام الاقتصاد – العالم[1]، على أنها اقتصادات أطراف دون استثناء، وعلى الرغم من الاختلافات بين بنى الاقتصادات العربية ذاتها، وفيما بينها، إلا أنها تشترك كلها **بخاصة هيكلية واحدة** بالنسبة لمنظومة الاقتصاد- العالم، هي أنها **اقتصادات تابعة** من منظور العلاقات الاقتصادية الدولية، لكن الذي يختلف هو شكل هذه التبعية، وطريقتها من اقتصاد لآخر، وإن كنا دقيقين أكثر فإن الاختلاف بينها هو **عمق التبعية**.

ويقصد بذلك أن البنى الإنتاجية، والعلاقات الاجتماعية للإنتاج السائدة في هذه الاقتصادات غير متطورة إلى الحد الذي يسمح لها بتحقيق تنمية اجتماعية شاملة مستقلة بواسطة استخدام مواردها الاقتصادية والبشرية والتكنولوجية المتاحة، وأن تلك البنى/العلاقات مُسيطر عليها ومستنزفة من مراكز

---

[1] – هذا المفهوم صاغه الاقتصادي ايمانويل والرشتاين وهو مشتق من نظرية النظم الدولية ووفقاً لهذا المفهوم فإن " العالم مندمج في منظومة اقتصادية واحدة مكونة من مركز وأطراف قائمة على أساس الاستقطاب المتزايد داخل النظام الرأسمالي الدولي الواحد بين شمال صناعي متقدم (مركز) وجنوب يعاني أزمة تنمية مستمرة (أطراف)، يضاف إليها نطاق ثالث وهو أشباه الأطراف". (المصدر: والرشتاين، إيمانويل، استمرارية التاريخ. ترجمة عبد الحميد الأتاسي، دار كنعان ، دمشق، الطبعة الأولى 2003، صفحة 85).

النظام الاقتصادي الدولي بطرق مباشرة وغير ومباشرة تعيق تحقيق تنمية الاقتصادات العربية، والنتيجة أن صفة "الأطراف"[2] بالنسبة للاقتصادات العربية ناتجة بدرجة أساسية عن تفاعل متغيرين أساسين معاً هما **"تخلّف نظم الإنتاج المحلية وتطور نظام السيطرة الدولي"**.

ورغم التباين الموجود بين العديد منها من حيث الهياكل الإنتاجية، إلا أن هذه الهياكل المتباينة لم تؤهل أي من الاقتصادات العربية على تجاوز حالته الطرفية في منظومة الاقتصاد الدولي فالاقتصادات ذات الهياكل الإنتاجية المستندة إلى صناعات النفط أو الصناعات الاستخراجية الأخرى، مثلها مثل الاقتصادات ذات الهياكل الإنتاجية المستندة إلى الصناعات الزراعية والصناعات التحويلية الخفيفة ما زالت ذات موقع ثابت في بنية الاقتصاد الدولي، يترافق ذلك الوضع مع انعدام وجود اقتصادات عربية ذات هياكل إنتاجية مبنية على أسس اقتصاد المعرفة.

---

[2] – إن استخدام الاقتصاد الدولي لمصطلحي المركز والأطراف يشير إلى عمليات مركبة وليس إلى المناطق أو الأقاليم أو الدول على نحو مباشر. فالمكان في حد ذاته ليس هو الذي يحدد مركزية أو طرف المكان وإنما المحك هو واقع ما يتم داخل هذا المكان من أنشطة إنتاجية في نقطة زمنية معينة. (المصدر: الجغرافيا السياسية لعالمنا المعاصر، الجزء الأول، الاقتصاد الدولي. الدولة القومية. المحليات، تأليف: بيتر تايلور – كولن فلنت، ترجمة: عبد السلام رضوان – إسحق عبيد، المجلس الأعلى للثقافة والفنون والآداب. الكويت، الطبعة الأولى 2002، صفحة 48).

يمكننا النظر إلى الاقتصادات العربية على أنها جزء من منظومة الاقتصاد- العالم وأنها أحد مكونات هذه المنظومة، وهي حالة تاريخية لها ظروف تشكلها الخاصة بها، أي أنها اقتصادات قائمة حالياً نتيجة تطور تاريخي عالمي/محلي معاً، ذو أبعاد اقتصادية، سياسية، اجتماعية معاً، وهي بالوقت نفسه تحمل في ذاتها إمكانيات تجاوز حالتها التاريخية الراهنة من خلال إعادة إنتاج شروط التحكم والسيطرة الذاتية على ثرواتها ومواردها الاقتصادية في مرحلة تاريخية مستقبلية، أي أنها اقتصادات كامنة مستقبلاً، قد تتغير وتأخذ حالات جديدة نتيجة تطور تاريخي عالمي/محلي أيضاً، على أن هذه الحالة القائمة وتلك الإمكانيات الكامنة لا ترتبط فقط بالشروط الذاتية للاقتصادات العربية، أي بشروطها المحلية البحتة، بل ترتبط في جزء منها بالشروط الموضوعية الخارجة عنها المتعلقة بالشروط الاقتصادية الدولية.

إن تغير بنية هذه الاقتصادات إنما يرتبط بهيكلين متداخلين بشكلٍ شديد: الأول هو هيكل الاقتصادات العربية ذاتها وفيما بينها، والثاني هو هيكل العلاقات الاقتصادية الدولية وضمن هذين الهيكلين لا يمكن الحديث عن الاستقلال المطلق لأحدهما عن الآخر بل يمكن الحديث عن الاعتماد الهيكلي المتبادل بينهما، فالتبادل موجود حتماً بين الهيكلين لكن شروطه وظروفه هي التي تختلف دائماً، ووفقاً لذلك نستطيع القول بأن

تفعيل كمون الاقتصادات العربية يرتبط بتغيرات هيكلية مزدوجة لها صفة تفاعلية بين حركية الاقتصاد الدولي والاقتصادات العربية، وإن كان منبع التغير التاريخي الأساسي يبقى هو التغيير الداخلي.

يمكن النظر إلى الاقتصادات العربية، على أنها بنى وهياكل اقتصادية لها **اقتصادها السياسي** الخاص بها الناتج عن عمليات تطور تاريخي (سياسي، اقتصادي، اجتماعي....)، ولكن ضمن منظومة اقتصادية عالمية ذات **اقتصاد سياسي عالمي** أيضاً، لها تطورها التاريخي الخاص بها، وبالتالي فإن هناك تقاطعاً بين هذين الاقتصاديين السياسيين عبر مراحل التاريخ المتعاقبة من خلال العمليات التاريخية الدولية المعقدة التي حدثت وما زالت تحدث حتى الآن بأشكال مختلفة من الاستعمار، والسيطرة، والعولمة حيث أن الاقتصادات العربية كانت وما زالت تقع في قلب علاقات الاقتصاد السياسي لمنظومة الاقتصاد- العالم من إنتاج، وتبادل، واستثمار، وقوة عمل، وتنافسية، تؤثر فيها وتتأثر بها، كما أنها تقع في قلب علاقات منظومة القوة الدولية.

لكن من الواضح تماماً أن شروط الاقتصاد السياسي الدولي الذي تنتجه اقتصادات المراكز مفروضة على الاقتصادات العربية بطريقة تجعل من فاعلية الاقتصاد السياسي للاقتصادات العربية عالمياً، في حدوده الدنيا وتبقيه حبيس

هيكل اقتصادي محدد بشروط الاقتصاد السياسي الدولي للمراكز، أو أنها تسمح للاقتصاد السياسي للاقتصادات العربية بالتطور بالحدود التي تخدم شروط تنمية اقتصادها السياسي فقط.

وجاءت العولمة لتعزز من بقاء هذه الأوالية، فالعولمة وبواسطة أدواتها الاقتصادية والسياسية منعت الاقتصادات العربية بشكل مباشر أو غير مباشر من تنمية اقتصادها السياسي من خلال خلقها شروط مضادة لتلك التنمية نتيجة منطقها الإنتاجي الخاص الذي يفضل تخصص المراكز بالإنتاج، والأطراف بالاستهلاك، والحفاظ على تلك الثنائية، والإيحاء بأن العولمة طورت النظم الاقتصادية لتلك الاقتصادات، وجعلتها أكثر حداثة من قبل عن طريق دمج الأسواق وتوحيدها.

وبالوقت نفسه لم تستطع الاقتصادات العربية توليد وإنتاج شروط اقتصادية ذاتية خاصة بها، لا لتتجاوز بها شروط الاقتصاد السياسي الدولي، بل لتقلل من آثارها السلبية عليها، ومن ناحية اقتصادية بحتة نجد أن العولمة باتت ذات أثر سلبي أكبر على الاقتصادات العربية من ناحيتين:

الأولى: أن العولمة زادت من ضعف الاقتصادات العربية على مقاومة الصدمات الاقتصادية الخارجية كالصدمات المرتبطة بتغيير، وقيمة الدولار، ومعدلات التبادل التجاري، وسعر النفط، والناتج الدولي، ومعدلات التضخم، والصدمات المالية الناتجة

عن لأزمات المالية (أزمة 2007–2008) نموذجاً لذلك، بسبب ما تفرزه تلك الصدمات من ظروف اقتصادية لا تستطيع الاقتصادات العربية استيعابها، أما من ناحية الاقتصادات العربية فمن الواضح تماماً أن عدم القدرة على امتصاص مثل هذه الصدمات الاقتصادية، لا يعود لحالات خلل ظرفية مؤقتة في السياسات الاقتصادية الخاصة بها، بل تعود إلى خلل مزمن وتاريخي في هيكل هذه الاقتصادات، وفي التناقضات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية الكامنة في تلك الهياكل.

الثانية: أن العولمة من ناحيتها قد عمقت ووسعت الفجوات بكل أنواعها بين الاقتصادات العربية والاقتصاد الدولي كالفجوة التكنولوجية، والفجوة المعرفية، والفجوة الغذائية، وبالنسبة للاقتصادات العربية نكتشف ببساطة أن هذه الفجوات ليست فجوات آنية مؤقتة بل هي فجوات ناتجة عن عمليات متراكمة من الخلل الحاصل في الهياكل الاقتصادية للاقتصادات العربية أيضاً.

ولتجاوز منطق التهميش الاقتصادي، والتبعية المستدامة، تحتاج الاقتصادات العربية إلى تعديل شروط اقتصادها السياسي عبر تجاوز هياكلها الاجتماعية الحالية من **علاقات وقوى إنتاج، ونظم مؤسساتية، وبنى حكم**، لأن تعديل شروط وظروف اقتصادها السياسي الداخلي أجدى وأسهل لها من محاولة تعديل ظروف الاقتصاد الدولي، وطالما أن العولمة تمثل

حالة تاريخية متعددة الجوانب، وأفرزت اقتصاداً سياسياً خاصاً بالمراكز فلا يكفي للتفاعل معها أو للرد عليها أن تقوم الاقتصادات العربية بتعديل جزء واحد من أجزاء اقتصادها السياسي، كأن تقوم بتعديل بعض ظروفها الاقتصادية في بعض القطاعات الإنتاجية، أو أن تقوم بتعديل أو تطوير التبادل فيما بينها مثلاً، ولذلك لا بد من الاعتماد على مقولة الاقتصاد السياسي في تحليل الانتقال من الشروط الحالية للاقتصادات العربية إلى شروط أفضل ولا نعتمد على مقولة الاقتصاد فقط (أي الاقتصاد البحت فقط)، حيث يضمن العمل في حقل الاقتصاد السياسي تشريح ليس ما هو اقتصادي بحت، بل ما هو اجتماعي وسياسي واقتصادي معا ويكون أكثر قدرة على تحليل الترابطات بين تلك المتغيرات مما يفعله الاقتصاد البحت.

إن تجاوز ظروف الاقتصاد السياسي الراهنة للاقتصادات العربية دفعة واحدة هو أمر في حكم المستحيل بسبب تراكم التعقيدات الاجتماعية في هذه الاقتصادات من جهة، وضعف التراكم الاجتماعي فيها من جهة ثانية، أو الاستمرار في لجم ذلك التراكم من النخب والأنظمة السياسية الحاكمة، لذلك كان لا بد من **مدخل أولي يوفر شروط بدئية** لعملية التعديل تلك ويؤسس لحالة اقتصادية جديدة بحيث ينطلق هذا المدخل من ظروف واحتياجات الاقتصادات العربية ذاتها أولاً، وبحيث يفرز آثار تغيير ديناميكية ثانياً.

بمعنى أن يحقق هذا المدخل **الـ ـشروط الأولية لتراكم اقتصادي اجتماعي تنموي** للاقتصادات العربية، وأن يكون هذا المدخل بمثابة بوابة عبور ونقطة بداية في تغيير ظروف الاقتصاد السياسي للاقتصادات العربية من خلال إحداث ما يسمى **بالتغيير التطوري**، أي ذلك التغيير الذي يؤدي إلى "اختفاء عناصر تتصل بأسلوب إنتاج قديم ومستوى الممارسة الأيديولوجية والسياسية المواكب له تدريجياً، مع تصاعد نفوذ وإحكام بناء أسلوب إنتاج جديد ومستوى الممارسة الأيديولوجية والسياسية المواكب له، بحيث ينجم عن عملية التحلل والإحلال هذه تطور معمم في العلاقات الاجتماعية وإغناء لمجمل التشكيلة الاجتماعية"[3].

وبالتالي فإن من مهمة المدخل المقترح أن يحقق الانتقال من التوازنات الاقتصادية/الاجتماعية الكلية القائمة الآن في الاقتصادات العربية إلى توازنات اقتصادية/اجتماعية جديدة ذات مستوى أعلى، وقبل معرفة ما هو هذا المدخل الذي يحقق للاقتصادات العربية ذلك الانتقال لا بد لنا من معرفة الظروف الراهنة لاندماج الاقتصادات العربية بالاقتصاد الدولي لمعرفة موقع هذه الاقتصادات على خارطة الاقتصاد الدولي ولفهم بنيتها بشكل أفضل.

---

[3] – الاقتصادات العربية وتناقضات السوق والتنمية، تأليف مجموعة من المؤلفين، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الأولى 2005، صفحة 133.

تشغل الاقتصادات العربية جغرافياً مساحة 10.2٪ من مساحة العالم، ويشكل سكانها ما نسبته 4.8٪ من إجمالي سكان العالم في حين لم يتجاوز ناتجها المحلي الإجمالي بشكل عام الـ2٪ من الناتج المحلي الإجمالي الدولي، ووسطياً، لا تحصل إلا على 1.5٪ من حصة الاستثمار الأجنبي المباشر الدولي، وعلى 5٪ من نصيب الدول النامية من هذا الاستثمار[4].

وتعاني الاقتصادات العربية، دون استثناء، من ضعف صادراتها الصناعية أولاً، ومن ضعف القيم المضافة في تلك الصادرات ثانياً، مقابل سيطرة واضحة في تلك الصادرات للمواد الخام والأولية، حيث يلاحظ وجود تركز شديد في تلك الصادرات الخام على النفط والغاز، إذ تشكل هذه الصادرات ما نسبته 66٪[5] من إجمالي صادراتها التي تذهب إلى خارج الاقتصادات العربية كما يلاحظ تركزاً شديداً لوارداتها من

---

[4] – مصدر هذه الأرقام هو كتاب الاستعراض السنوي للتطورات في مجال العولمة والتكامل الإقليمي في دول منطقة الإسكوا، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، الإسكوا، عام 2004، صفحة 3 وصفحة 5.

[5] – مصدر الرقم التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2005، الفصل الثامن، صفحة 6، (يصدر بالتعاون بين صندوق النقد العربي، المعهد العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، جامعة الدول العربية، منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط).

السلع المصنعة ذات القيم المضافة العالية حيث تشكل الآلات ومعدات النقل ما نسته 37٪[6] من إجمال قيمة المستوردات العربية، وتشكل السلع المصنعة ما نسبته 25٪[7] من إجمالي قيمة تلك المستوردات.

وبتحليل هياكل صادات وواردات الاقتصادات العربية وفق الرقم الأول من التصنيف المعياري للتجارة الدولية* نجد أن "70٪ من الصادرات السلعية العربية تقع في الفئات الخمس الأدنى من (0 إلى 4)، أي السلع ذات المستوى الأقل من التقنية والمهارة والمعرفة، كما أنها السلع التي ينخفض نصيبها من التجارة الدولية مع مرور الزمن، وعلى العكس فإن النسبة الأكبر

---

[6]- مصدر الرقم: المصدر السابق، صفحة 6.

[7] - مصدر الرقم: المصدر السابق، صفحة 6.

* يقسم تقرير الأونكتاد الصادر في عام 2003 (UNCTAD) السلع المصدرة والمستوردة إلى 10 مجموعات رئيسية وفقاً للتصنيف المعياري للتجارة الدولية (SITC)، وهي:

- مجموعة رقم (0) وتمثل الغذاء والحيوانات الحية. مجموعة رقم (1) وتمثل المشروبات والتبغ.
- مجموعة رقم (2) وتمثل المواد الخام (لكنها مواد خام غير صالحة طعاماً للآدميين).
- مجموعة رقم (3) وتمثل خامات وقود وتشحيم. مجموعة رقم (4) وتمثل زيوتاً نباتية وحيوانية ودهون.
- مجموعة رقم (5) وتمثل الكيماويات.
- مجموعة رقم (6) وتمثل سلعاً مصنعة (مصنفة بحسب المادة الخام المصنعة منها).
- مجموعة رقم (7) وتمثل الماكينات ومعدات النقل. - مجموعة رقم (8) وتمثل سلعاً مصنعة متنوعة.
- مجموعة رقم (9) وتمثل سلعاً ومعاملات سلعية (غير مصنفة بحسب النوع).

من واردات الاقتصادات العربية تتركز في السلع من الفئات (5 إلى 9) ذات التصنيف المعياري وهي سلع ذات مستوى مرتفع من التكنولوجيا والمهارة والمعرفة"[8].

تندمج الاقتصادات العربية وفقاً لذلك بالاقتصاد الدولي بطريقة تسيطر فيها المواد الأولية قليلة القيمة المضافة والتقانة على هيكل صادراتها، والمواد المصنعة وعالية القيمة المضافة وذات المحتوى التقاني المرتفع على هيكل وارداتها، ويعود هذا الخلل بين الصادرات والواردات أساساً إلى ضعف القاعدة الصناعية للاقتصادات العربية، وتخلفها، وافتقارها للتقانة والتكنولوجيا، ورأس المال الفكري، اللذين يزيدان من القدرة التنافسية للصادرات الصناعية العربية في الأسواق الدولية حيث "تتصف الصادرات العربية بأنها ذات بنية تقانة متدنية وتعتمد بشكل مكثف على مصادر الثروة الطبيعية"[9].

ووفقاً لهذا الهيكل البنيوي المشوه للتبادل التجاري بين الاقتصادات العربية والاقتصاد الدولي أصبح النمو الاقتصادي للاقتصادات العربية مرتبطاً بدرجة كبيرة بالنمو الاقتصادي للاقتصاد الدولي، ومرتبطاً بتقلبات النشاط الاقتصادي للاقتصاد

---

[8] – الإمام، محمد محمود، منطقة التجارة الحرة العربية، التحديات وضرورات التحقيق، مركز دراسات الوحدة العربية ومعهد الدراسات والبحوث العربية، بيروت، الطبعة الأولى 2005، صفحة 24.

[9] – التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2003، صفحة 74.

الدولي إلى درجة كبيرة نسبياً، وبالتالي فإن أي تراجع في معدلات النمو الاقتصادي في الاقتصاد الدولي سيؤدي إلى تراجع حتمي في معدل النمو الاقتصادي للاقتصادات العربية كما أن أية صدمة نمو داخلية في أحد مراكز الاقتصاد الدولي ستنتقل مباشرة إلى الاقتصادات العربية محدثة صدمة نمو داخلية فيها أيضا فـ"نتيجة لهبوط معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الدولي، من 4.6٪ عام 2000 إلى 2.1٪ في عام 2001، انخفض معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في اقتصادات منطقة الإسكوا بالنسبة نفسها تقريباً: من 4.33 ٪ في عام 2000 إلى 2.24 ٪ "[10].

ذلك مثال جزئي جيد لفهم درجة الترابط العضوي بين الاقتصادات العربية والاقتصاد الدولي، أما لو استثنينا صادرات الطاقة من الاقتصادات المنتجة للنفط والخاضعة لتقلبات أسعاره، فإن "نمو صادرات وواردات الاقتصادات العربية تتسم بالركود متمشية مع تدني نسب النمو الاقتصادي الدولي"[11]، وهذا معناه أن الركود الاقتصادي سيصيب الاقتصادات العربية كافة عام 2009 نتيجة تداعيات الأزمة المالية الدولية التي

---

[10] -الإسكوا، الاتجاهات الاقتصادية في منطقة الإسكوا وآثار الصدمات المرتبطة بها- اللجنة الاقتصادية الاجتماعية لغرب آسيا- العدد الأول - 2003 صفحة 3.

[11] - التكامل الاقتصادي العربي، التحديات والآفاق، تحرير: د. سعود البريكان، د. علي البلبل، د. إبراهيم الكراسنة، صندوق النقد العربي – معهد السياسة الاقتصادية، ندوة (23-24 شباط 2005)، أبو ظبي ، صفحة 36.

خفضت توقعات النمو الاقتصادي الدولي إلى ما بين الـ0.4٪ والـ1٪.

هذا من حيث معدلات النمو الاقتصادي أما من حيث معدلات نمو القطاع الصناعي للاقتصادات العربية فلم يبتعد الوضع أكثر من ذلك أيضاً، حيث يرتبط هذا النمو بشدة بالأوضاع الاقتصادية الدولية وبالتقلبات الاقتصادية في اقتصاداتها "فالجمود الذي شهده نمو القطاع الصناعي خلال العامين الأخيرين يعود في جزء كبير منه إلى استمرار الركود الاقتصادي الدولي الذي صاحبه ضعف في الطلب على النفط الخام وتخفيض الدول العربية لإنتاجها منه"[12]، وبهذا المعنى نجد أن نمو الاقتصادات العربية هو نمو تابع وليس نمواً مستقلاً، وأن جزء كبير منه محدد بظروف الاقتصادات الخارجية.

أما من ناحية الاستثمار الأجنبي المباشر فكما ذكرنا سابقاً فإن حصة الاقتصادات العربية من الاستثمار الأجنبي المباشر الدولي لم تتجاوز الـ1.5٪، وحتى هذه النسبة المتواضعة جداً لم تصب في صالح تطوير أو تغيير الهياكل الإنتاجية للاقتصادات العربية والسبب في ذلك هو أن هذه الاستثمارات قد توجهت إلى القطاعات الصناعية التقليدية والقائمة أصلاً، ولم تتوجه إلى

---

[12] – التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2003. صفحة vi

قطاعات تكنولوجية حديثة أو قطاعات صناعية جديدة لا تحتوي الاقتصادات العربية عليها، كما توجهت إلى قطاعات اقتصادية ظرفية سريعة الربح والمردودية.

فقد توجهت هذه الاستثمارات إلى الصناعات النفطية كما هو الحال في الاقتصاد السوداني والاقتصاد الليبي، أو أنها توجهت إلى صفقات الخصخصة كما هو الحال في الاقتصاد المغربي الذي دخله ما يقارب 1.7 مليون يورو[13] في عام 2003 بسبب خصخصة شركة التبغ فيها، وبالوقت نفسه فقد انخفض تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الاقتصاد المصري من 1.235 مليار دولار عام 2000 إلى 237 مليون دولار عام 2003[14]، وذلك بسبب انخفاض صفقات الخصخصة فيها، كما انخفض ذلك التدفق في الاقتصاد الجزائري من 1.196 مليار دولار عام 2001 إلى 634 مليون دولار عام 2003[15] وذلك بسبب انخفاض الاستثمار في قطاع النفط فيه.

لقد تم عرض بعض من الأرقام الإحصائية ذات الدلالة على أوالية اندماج الاقتصادات العربية بالاقتصاد الدولي، وللدلالة

---

[13] – مصدر الرقم هو كتاب الاستعراض السنوي للتطورات في مجال العولمة والتكامل الإقليمي في دول منطقة الإسكوا، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، الإسكوا، عام 2004، صفحة 6.

[14] – مصدر الرقم مرجع سابق صفحة 6.

[15] – مصدر الرقم مرجع سابق صفحة 6.

على أن الهياكل الإنتاجية للاقتصادات العربية وفق الصيغة الموجودة عليها حالياً لن تسمح لها بتجاوز حالة الارتباط بالاقتصاد الدولي بهذه الطريقة السلبية كما لن تسمح لها بتجاوز أثر الصدمات الاقتصادية الخارجية أو التقليل من آثارها إلى الحدود الدنيا، وعلى الرغم من تزايد أو نقصان تلك المؤشرات خلال بعض الأعوام فإن تلك التذبذبات لا تعني حدوث تبدل جوهري في موقع الاقتصادات العربية ضمن الاقتصاد الدولي، بل تدل على تغير مؤقت في السياسات الاقتصادية الكلية مع بقاء البنى الإنتاجية ثابتة، أو قليلة التغيير.

تشكل الاقتصادات العربية وفق هيكلها الحالي بالنسبة للاقتصاد الدولي أحد الأجزاء السالبة لمنظومة الاقتصاد-العالم حيث مازالت تلك المنظومة وباستخدام علاقات اقتصادها السياسي من خلال العولمة قادرة على امتصاص الفوائض الاقتصادية للاقتصادات العربية من خلال علاقات التبادل والاستثمار المباشر ومن خلال مدخل الاندماج الاقتصادي الدولي الذي تستخدمه العولمة كنموذج للتنمية الاقتصادية بطريقة عالمية.

لم تستطع الاقتصادات العربية، من جهة أخرى، تطوير نموذج اقتصادي مشترك فيما بينها يساعدها على تجاوز هيكلها الحالي ويوفر لها ظروفاً أفضل للاندماج بالاقتصاد

الـدولي، بـل إن العديـد مـن الاقتـصادات العربيـة انخرطـت في الاقتصاد الدولي بطريقة منفردة وبأكثر من اتجاه مثل الاقتصاد المـصري الـذي اختـار الانـدماج بالاتحـاد الأوربـي عـبر اتفاقيـة الشراكة الأوروبية المتوسطية، وبالوقت نفسه اختار الاندماج مـع الاقتـصاد الأمريكـي واقتـصاد الكيـان الـصهيوني مـن خـلال المناطق الصناعية المؤهلة (الكويز)، أو الاقتصاد السعودي الذي اختـار الانـدماج بالاقتـصاد الـدولي عـبر بوابـة منظمـة التجـارة الدولية، أو الاقتصاد الإماراتي الذي اختار الاندماج بالاقتصاد الدولي عبر نموذج اقتصادي شديد الانفتاح والحرية الاقتصادية خاص به، فالجميع دخل أرض الملعب، وبدأ يلعب لكن بطريقـة فردية.

وبهـذا المعنـى بقـي انـدماج الاقتـصادات العربيـة فيمـا بينـها شـديد الـضعف وبقيـت هياكـل الاقتـصادات العربيـة تتطـور كلٌ منها بمعزل عن الأخرى وكلٌ وفق نموذجها الخاص الذي يحقـق تنميتها الذاتية على أساس أنها اقتصاد مفرد في اقتصاد عـالمي معولم، وهذا ما سمح للتفاوتات الاقتصادية بينها أن تتعمق مـرة ثانيـة، ترافـق ذلـك مـع عجـز الاقتـصادات العربيـة عـن تطـوير إسـتراتيجية اقتـصادية مـشتركة فيمـا بينـها لمحاكـاة التغـييرات الاقتـصادية الدوليـة الكـبيرة والـسريعة جـداً، (نظريـاً يوجـد استراتيجيات صناعية، ومعلوماتية، واجتماعية عربيـة مشتركة، لكـن عمليـاً لا يوجـد أي تنفيـذ لمثـل هـذه الاسـتراتيجيات بـسبب

الخلافات السياسية، والاقتصادية بين الاقتصادات العربية، وبسبب تباين قدراتها المادية على تنفيذ هذه الاستراتجيات وفق جداول زمنية محددة).

لقد كان المدخل الجماعي الوحيد الذي طورته الاقتصادات العربية فيما بينها حتى الآن وبعد طول انتظار هو المدخل التبادلي/التجاري عبر منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، والذي ما زال مدخلاً شديد الضعف إذا ما أرادت الاقتصادات العربية تعديل موقعها ضمن هيكلية الاقتصاد الدولي، فعلى الرغم من دخول منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى حيز التنفيذ منذ عام 2005، إلا أن الخلافات حول القوائم السلبية، وقواعد المنشأ[16]، والرسوم الجمركية، ما تزال موجودة حتى

---

[16] – يقتصر الإعفاء من القيود والرسوم الجمركية في منطقة التجارة الحرة على السلع التي تعتبر من منشأ دول المنطقة، لاستبعاد تمتع المنتجات من منشأ أجنبي بهذا الإعفاء. ويحدد هذا المنشأ وفقاً لواحدة من أربع قواعد: (1) يعتبر المنتج من منشأ آخر دولة تعرّض فيها إلى عملية تحويلية جوهرية، ويتفق على طبيعة هذه العملية بالنسبة إلى كل منتج؛ (2) قاعدة نسبة القيمة المضافة أي نسبة ما أضيف في الدولة المعنية إلى قيمة المنتج؛ وفي بعض الأحيان يتفق على تجميع هذه النسب مما أضيف في جميع الدول أعضاء التجمع. وتستخدم طرق مختلفة لحساب هذه النسب، تشمل تقدير المكونات المستوردة أو المحلية، أو قيم الأجزاء، كما تتفاوت في أساليب تقدير قيم كل من بسط النسبة ومقامها؛ (3) قاعدة العمليات، إما بصورة سلبية، باستبعاد ناتج عمليات معينة، أو بصورة إيجابية بتحديد العمليات التي تكفي لإضفاء صفة المنشأ؛ (4) قاعدة تغير بند التعريفة، بمعنى أن المنتج يعتبر من منشأ الدولة إذا تغير موقعه من موضع معين في جداول التعريفة إلى موضع آخر، مع تحديد ما إذا كان الانتقال يجب أن يتحقق على مستوى الرقمين (أي من فصل إلى آخر) أو على مستوى أكثر تفصيلاً. (المصدر: تجارب التكامل الدولية ومغزاها للتكامل العربي، د. محمد محمود الإمام، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت، كانون الأول 2004، صفحة 592).

الآن بين الاقتصادات العربية، ولم تستطع الاقتصادات العربية، حتى الآن، التوصل إلى صيغة نهائية وملزمة حول هذه القضايا، ووفقاً لأبيات نظرية الاندماج فإن "قدرة الدول أعضاء التجمع الاندماجي على الاستفادة من المدخل التجاري تتوقف على ما يتوفر لها من بنية إنتاجية متطورة. فإذا لم تكن تملك هذه البنية، فإن تحرير التجارة يفتح سوقها لمنتجي الشركاء الأكثر كفاءة على حساب منتجيها الأقل كفاءة"[17].

فالمدخل التبادلي الذي اختارته الاقتصادات العربية من خلال نموذج تحرير التجارة فيما بينها، لن يكون قادراً على تحقيق أي تراكم اقتصادي حقيقي للاقتصادات العربية، ويعود السبب في ذلك إلى أن عملية التبادل من خلال تحرير التجارة لا تنتج أي قيم اقتصادية حقيقية، ولا تغير من طبيعة الإنتاج المتبادل، أي أنها لا تنتج قيماً مضافة ذات أثر كبير، كما أن عملية التبادل لا تفرز تغيرات جوهرية في علاقات الإنتاج، ونادراً ما تغير من الطبيعة الاجتماعية للإنتاج، أي نادراً ما تغير من ظروف الاقتصاد السياسي للاقتصاد الذي تشتغل فيه.

يضاف إلى ذلك أن تشابه الهياكل الإنتاجية للاقتصادات العربية أسّس لتشابه منتجات التبادل فيما بينها، بل وأسّس

---

[17] – د. الإمام، محمد محمود، تجارب التكامل الدولية ومغزاها للتكامل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت الطبعة الأولى، كانون الأول 2004، صفحة 586.

أكثر من ذلك للتنافس فيما بينها وليس للتنافس خارجها، ولهذا فإن المدخل التبادلي للاندماج الاقتصادي بالنسبة للاقتصادات العربية لا يساعدها أبداً على تغير أو تعديل أو تجاوز هيكلها الاقتصادي الحالي ضمن منظومة الاقتصاد- العالم، ولا يساعدها على تجاوز دورها الوظيفي ضمن سلاسل تقسيم العمل وحلقات الإنتاج الدولية.

لقد استخدم المدخل التبادلي بين الاقتصادات العربية بطريقة تخدم المراكز الرأسمالية أكثر مما تخدم الاقتصادات العربية، حيث تقوم بعض الاقتصادات شديدة الانفتاح على الأسواق الدولية باستيراد المكونات الأساسية للسلع، ثم تقوم بوضع اللمسات الأخيرة عليها، من خلال عمليات تصنيع محلية شديدة التواضع، وبعدها تقوم بتصديرها إلى باقي الاقتصادات العربية ضمن اتفاق منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى على أساس أنها من منشأ ذلك الاقتصاد، "فلبنان مثلاً لا يزرع البن فيه، وإنما يستورده ويخضعه لعمليات متعددة من طحن وتحميص، ويدفع على ذلك أجور ومصاريف، حتى تصل مقدار القيمة المضافة إلى 40٪ من قيمة المنتج، ثم يقوم بتصديرها على أنها منتج لبناني"[18].

[18] – د. عثمان، سلمان، قواعد المنشأ وتسوية النزاعات الناتجة عنها في التجارة العربية البينية، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 28، العدد 1، عام 2006، صفحة 69.

وعزز من هذه الطريقة عدم الاتفاق عربياً على قواعد منشأ نهائية، أو الاتفاق على طريقة ما لكيفية حساب القيم المضافة في كل اقتصاد، وبهذه العملية أصبحت بعض الاقتصادات العربية بوابة عبور لمنتجات الاقتصادات المتقدمة إلى كل أسواق الاقتصادات العربية، أي تحولت تلك الاقتصادات إلى مسوّق إقليمي للمنتجات الدولية، وبالوقت نفسه بقيت تلك الاقتصادات متخصصة بالحلقات الصناعية الأخيرة من السلسلة الإنتاجية الدولية (جبل علي في الإمارات العربية المتحدة نموذجاً).

إن أحد الأسباب التي تدعو الاقتصادات العربية لضرورة تجاوز المدخل التبادلي في تحقيق اندماج اقتصادي يحسن من شروط اندماجها في الاقتصاد الدولي هو أن "مشكلات البلدان العربية، كبلدان نامية، هي مشكلات بنيوية متعلقة بتخلف القطاعات الإنتاجية الرئيسية، وليست ناتجة من مشكلات الدورة الاقتصادية التي تؤثر في معدل النمو والبطالة كما هي في الدول المتقدمة، ولذا فإن مبدأ تحرير التجارة ربما يفيد الدول المتقدمة، ولكنه لا يعني كثيراً بلداناً تصدر المنتجات والمواد الأولية ونصف المصنعة إلى بلدان ذات منتجات مشابهة"(19)، كما أنه أصبح من الثابت تماماً في نظرية الاندماج الاقتصادي

---

(19) – التكامل الاقتصادي العربي الواقع والآفاق، تأليف مجموعة مؤلفين، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الأولى 1998، صفحة 52.

بأن "التجارة ليست إلا مجرد عامل من بين عدة عوامل مترابطة تشكل الاندماج"[20]

إن الاقتصادات العربية بحاجة إلى مدخل ما **قبل تبادلي** للاندماج، يؤسس لكسر وتجاوز ما هو مفروض عليها من تقسيم دولي للعمل، وتخصص في إنتاج المواد الخام والأولية، ويوفر لها تراكماً اقتصادياً مستمراً، ويؤمن لها بديلاً اقتصادياً داخلياً عن الاستثمار الأجنبي المباشر لإحداث تنمية وفق منطقها الداخلي الخاص أولاً، لا وفق منطق وحاجات الرأسمال القادم إليها "فاجتذاب المزيد من الاستثمار الأجنبي المباشر لا يمثل بديلاً عن تراكم رأس المال المحلي السريع"[21].

وانطلاقاً من النقد الموجه للمدخل التبادلي لتحقيق اندماج اقتصادي بين الاقتصادات العربية، وتفادياً لاستمرار الآثار الاقتصادية السلبية عليها، ولتحسين موقعها الهيكلي ضمن نظام العلاقات الاقتصادية الدولية، ولتعديل شروط اندماجها فيه، فإنه لا بديل عن إيجاد مدخل بديل أكثر ثباتاً واستقراراً من المدخل التبادلي، ويحقق للاقتصادات العربية **اندماجا اقتصاديا كفؤا فيما بينها**، هذا المدخل هو مدخل **الاندماج الصناعي** بين الاقتصادات العربية عبر المشاريع الصناعية العربية المشتركة.

---

[20] - مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية والتجارة، تقرير التجارة والتنمية، 2003 صفحة 25

[21] -الأونكتاد، مرجع سابق، صفحة 26.

فالصناعة بمفهومها الشامل المادي والمعرفي من حيث المبدأ هي الميدان الوحيد القادر على إنتاج القيم المادية الاقتصادية، وهي التي تؤسس لتراكم اقتصادي ومعرفي، وتؤسس لتشابكات وترابطات اقتصادية مع العديد من فروع الاقتصاد الأخرى، وبالتالي فهي تفضي إلى إحداث تغييرات جوهرية في بنية الاقتصاد وتعدل من ظروفه الاقتصادية العامة كونها المنبت الأساسي لإنتاج القيم المضافة، كما تكمن أهمية استحداث قاعدة صناعية وطنية لأي اقتصاد في "إمكانيات إنتاجيتها القوية ونمو دخلها، وتنبع تلك الإمكانيات على جانب العرض من القابلية لتحقيق وفورات الحجم والتخصص والتعلم وعلى جانب الطلب من السوق الدولية المواتية وشروط الأسعار المناسبة"[22].

يطرح خطاب العولمة مقولة الاندماج الدولي للاقتصادات النامية، ومنها الاقتصادات العربية، مع الاقتصاد الدولي مستخدماً مقولة السوق الدولية، ويبرر طرحه ذلك بأن اندماج تلك الاقتصادات في النظام الدولي وفق قواعد تحرير التجارة، وفتح حسابات رأس المال والمشاركة في سلاسل الإنتاج الدولية، سيحقق النمو الاقتصادي لها أولاً، والتنمية الاقتصادية المنشودة ثانياً، وبالتالي **فالعولمة تبشر بتنمية الأطراف على يد أدواتها**

---

[22] – الأونكتاد، مرجع سابق، صفحة 97.

الخاصة بها حيث يؤمن خطاب العولمة بأن "الاندماج في السوق الدولية وتوسعها سيؤديان إلى تقليص التفاوت في مستويات الإنتاج والدخول بين هذه الدول والدول المتقدمة، وذلك لأن الأولى سوف تحقق زيادات كبيرة في النمو الاقتصادي وفي دخولها الوطنية"[23].

لكن العولمة تتجاهل في الوقت ذاته اتجاه ذلك النمو وأبعاده وبنيته، ففي الغالب يكون النمو الذي تحدثه العولمة نمواً "مشوَّهاً ومعوّقاً، ولكنه يبقى موجوداً"[24]، لقد كانت الأدوات التنفيذية للعولمة تفضي دائماً إلى مزيد من المشكلات والتوترات والخسائر بالنسبة لأغلب الاقتصادات التي طبقت فيها، لأنها ببساطة تنطلق من فرضية أن ما تنتجه العولمة لابد وأن يكون صالحاً للجميع.

لكن خطاب العولمة الفكري/النظري لا يقر أبداً بأن أدواته الفكرية والتنفيذية هي من إنتاج ظروف المراكز الرأسمالية، وأن هذا الإنتاج هو حاصل تراكم تاريخي بدأ منذ قرون عديدة، وأن هذه الأدوات وبسبب تفاوت التطور بين المراكز والأطراف لن يصلح استخدامها في الأطراف مهما قيل عن جودتها، وما

---

[23] – الاقتصادات العربية وتناقضات السوق والتنمية، تأليف مجموعة من المؤلفين، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الأولى 2005، صفحة 62.

[24] – تود، إيمانويل ما بعد الإمبراطورية، دراسة في تفكك النظام الأمريكي، ترجمة محمد زكريا إسماعيل، دار الساقي، بيروت، الطبعة الأولى 2003، صفحة 50.

تجربة روسيا، وتجربة دول أمريكا اللاتينية إلا خير مثال على أن العولمة وأدواتها، قد جاءت بالمشكلات دون أن تحل المشكلات القائمة، فالعولمة وفق منطق الإنتاج لم ولن تسمح لاقتصادات الأطراف بتطوير حلقات الإنتاج الأساسية فيها بل فرضت العولمة بأن تتخصص تلك الاقتصادات بالأجزاء الأخيرة من حلقات الإنتاج ذات القيم المضافة المتدنية جداً، في حين تبقى المراكز مهيمنة على حلقات الإنتاج الأساسية ذات القيم المضافة العالية جداً، (تقسيم عالمي جديد للعمل).

كما فرضت العولمة على تلك الاقتصادات حالة من العزلة المعرفية تجاه قضايا الاقتصاد الجديد القائم على المعرفة، وطورت مقابل ذلك ميكانزمات احتكار عالمية الطابع مولدة نوعاً من الممانعة الإنتاجية على اقتصادات الأطراف في هذا الحقل المعرفي/الاقتصادي الحيوي، وكانت النتيجة أن العولمة تطالب اقتصادات الأطراف بفتح أسواقها لمنتجاتها التكنولوجية في الوقت الذي تغلق فيه منافذ نقل إنتاج هذه التكنولوجيا إليها.

لقد أدى هذا الأمر إلى انخفاض نسبي في دخول اقتصادات الأطراف وزيادة نسبية في دخول دول اقتصادات المراكز الرأسمالية ناتجة عن استمرار تدهور شروط التبادل الدولي بينهما فـ" البلدان النامية المشاركة في سلاسل الإنتاج الدولية لا تشارك عموماً في إنتاج الأجزاء القائمة على الاستخدام الكثيف

للمهارات والتكنولوجيا ضمن عمليات الإنتاج الإجمالية، فحيثما تكون قاعدة الموردين المحليين متطورة، يلاحظ أن الموردين الأجانب، وليس الشركات الوطنية، هم الذين يصنعون المكونات الرئيسية الأكثر تطوراً، وهذا يمكن أن يعوق تنمية القدرة التوريدية المحلية، وينطوي على خطر أن يظل البلد المضيف حبيس الهيكل الحالي لميزته النسبية الذي يشدد على الأنشطة القائمة على الاستخدام الكثيف لليد العاملة غير الماهرة أو شبه الماهرة، مما يعوق استغلال الميزة النسبية المحتملة في مراحل الإنتاج الأكثر استخداماً للتكنولوجيا"[25].

وبهذا المعنى تعيق العولمة وتشوه أي عملية حقيقية للتراكم الاقتصادي داخل اقتصادات الأطراف وتحقق في الوقت ذاته مزيداً من التراكم في داخلها مستخدمة فلسفة الاندماج الدولي الذي بات يمثل التجسيد المادي لروح العولمة.

ولما كانت العولمة وفق هذا المنطق تشكل حالة **استلاب** على مستوى الاقتصاد الدولي، كان لا بد من وجود رد على تلك الحالة، فإذا كان الاندماج الدولي بين اقتصادات الأطراف والمراكز الذي تروج له العولمة هو **الوضع** أو الحالة التي تراها المراكز على أنها الحالة الطبيعية، فإن الاندماج الإقليمي هو **نقيض** ذلك الوضع من وجهة نظر الأطراف وردُ منها على أن

---

[25] -تقرير التجارة والتنمية، مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية والتجارة، ، 2002، صفحة 79.

وعي العولمة هو وعي بذاتها ولذاتها فقط دون غيرها، وبأنها ليست الحالة القدرية النهائية للنمط الجديد في العلاقات الاقتصادية الدولية.

ووفق هذه الجدلية بين الاندماج الدولي الذي تتبناه المراكز وتستخدمه العولمة وبين الاندماج الإقليمي الذي تتبناه الأطراف، وترغب به، كرفض للعولمة المطلقة، تحاول العولمة بشتى الأدوات الاستمرار في فرض أنماط مختلفة من الاندماج مع اقتصادات الأطراف، لكي تضمن بقاءها في حين تسعى الأطراف إلى كسر حلقات التهميش المفروضة عليها من العولمة عبر الاندماج الإقليمي مع بعضها الذي تسعى من خلاله إلى تحسين موقعها في تراتبية منظومة الاقتصاد-العالم.

وبهذا المعنى يساعد الاندماج الإقليمي اقتصادات الأطراف على إعادة إنتاج تنميتها وفق منطق احتياجاتها الخاصة بها أولاً، دون الاعتقاد بضرورة التخلي عن العولمة نهائياً، وتعود أهمية تحقيق اندماج إقليمي إلى أن أغلب اقتصادات الأطراف هي اقتصادات صغيرة وذات هياكل إنتاج اجتماعي متخلفة نسبياً بالمقارنة مع اقتصادات المراكز، وبالتالي لن يكون أي اقتصاد منها قادرا على تحسين ظروفه الاقتصادية بالاندماج الفردي في الاقتصاد الدولي ببساطة، لأن هيكل الاقتصاد الدولي القائم لن يسمح لهذا الاقتصاد بالتطور إلا وفق مقتضى حاجاته هو، أي وفق حاجات الاقتصاد الدولي ذاته، وثانياً لأن شروط وظروف اندماج هذا الاقتصاد منفرداً أضعف من أن

تتحمل أو تقاوم ظروف الاندماج الدولي والتغيرات والتقلبات التي تصيب ذلك الاقتصاد.

ومن أجل تعديل تلك الظروف لصالح اقتصادات الأطراف تنشأ الحاجة إلى الاندماج الإقليمي كنوع من تعديل شروط الاندماج الجماعي في مقابلة شروط الاندماج الدولي، حيث يساعد الاندماج الإقليمي على بناء وتطوير سلاسل إنتاج خاصة باقتصادات الأطراف أقل ارتباطاً بسلاسل الإنتاج الدولي الشاملة، أي أنه يساهم في تغيير موقع سلاسل الإنتاج المحلية ضمن هيكلية سلاسل الإنتاج الدولي المفروضة، وينتج بنى إنتاج محلية تقلل من فرص المراكز بتحويل القيم إليها، وتقلل من آواليات التبادل اللامتكافئ، كما يساعد على إعادة تقسيم العمل بين تلك الاقتصادات، وإعادة توزيع الموارد الاقتصادية، وتسمح للثروة المتراكمة بالدوران في حيز اقتصادي أضيق من الحيز الاقتصادي الدولي، مما يرشح استفادة الأطراف أكثر من تلك الثروة، والنتيجة أنه في ظل الظروف الحالية للعولمة لا يمكن التخفيف من ميكانزمات التبادل اللامتكافئ بين اقتصادات المراكز والأطراف إلا من خلال عمل اقتصادي جماعي يعبر عنه بالاندماج الإقليمي بين اقتصادات الأطراف.

يُبدي الاندماج الدولي من خلال العولمة مقاومة لحدوث مثل تلك التغييرات في اقتصادات الأطراف، وذلك من أجل الحفاظ على بنية عالمية لتقسيم العمل، وبنية عالمية لنظام الإنتاج القائم

أساساً على أواليات تبادل لا متكافئ فردية، وبهذا المعنى تفرز العولمة دائماً شروطاً وأدوات تسمح لها بمنع حدوث تلك التغييرات التي تخل بأساسيات العولمة وتضغط باتجاه تراجعها خطوة للوراء في الوقت الذي تحاول هي السير بقفزات كبيرة للأمام، ففي الوقت الذي تروج فيه العولمة لنظرية التبادل الحر والآثار الإنمائية المترتبة عليه لاقتصادات الأطراف، نراها تضع القيود على العديد من صادرات تلك الاقتصادات إلى المراكز الأمر الذي ينعكس على تنمية الأطراف ذاتها فـ" الآثار الإنمائية لزيادة الاندماج في الاقتصاد الدولي، التي كثيراً ما كانت مخيبة للآمال، ترجع إلى استمرار الحواجز التي تمنع نفاذ عدد من صادرات البلدان النامية الرئيسية إلى الأسواق"[26]، وهنا تدفع ميكانزمات العولمة ذاتها لتوليد دوافع وظروف لدى الاقتصادات الأطراف من أجل الرد على تلك القيود وتعظيم الآثار الإنمائية لاقتصاداتها .

فالعولمة والاندماج الدولي وبقدر ما يولدان المزيد من التهميش والإقصاء الاقتصادي لاقتصادات الأطراف عن الاقتصاد الدولي، أو بالقدر الذي يولدان فيه لهذه الاقتصادات اندماجاً سلبياً بالاقتصاد الدولي، فهما يولدان أيضا بعضاً من الشروط الاقتصادية المضادة لهما، والتي عادة ما تترجم

---

[26] – تقرير التجارة والتنمية، مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية والتجارة، 2004 صفحة 3.

بالانـدماج الإقليمـي بـين تلـك الاقتـصادات، وبالمقابـل يفـرز الاندماج الإقليمي تغيراً في ظروفه الاقتصادية يكون عادة غير مرغوب به من العولمة كونه يؤدي في المدى الطويل إلى إضعاف شروطها وتجاوز منطقها التوسعي على المستوى الدولي، **الأمر الذي يترك جدلية العولمة والاندماج مفتوحة إلى حد كبير نسبياً، ومستندة إلى تغيرات اقتصادية عميقة على المستويين المحلي، والدولي.**

الصناعة كمدخل قطاعي للاندماج

إن التأكيد على الصناعة كمدخل لاندماج الاقتصادات العربية، يستمد قيمته معرفياً من منطق البحث العلمي، وضرورة معالجته للواقع، والتقدم عليه بحلوله وخلاصه الموضوعي، وهو ما يتطابق مع مهمة العلم ذاته في تحليل الواقع، وطرح البدائل، والأدوات المعرفية لتغييره وتجاوزه، وذلك بغض النظر عن إمكانية تحقيق مثل ذلك التغيير، أو بغض النظر عن الزمن اللازم لتحقق ذلك التغيير، كما يستمد قيمته العملانية القابلة للتجسيد في الواقع من المبدأ النفعي المادي القطري، والإقليمي العربي، والمنتج لآثاره التنموية لاحقاً.

كما يستمد قيمته بدلالة خلاصات التجارب الدولية الشاملة في الاندماج، والتكامل، تحقيقاً لمنافع اقتصادية تنموية، كما هو الحال في دول جنوب شرق آسيا، والاتحاد الأوربي، وبالتالي فإن عدم لجوء الاقتصادات العربية إلى الركون لمصالحها التنموية منفردة، وتعظيمها مجتمعة، في إطار اندماجها، لا يتناقض مع ضرورات البحث العلمي وفرضياته حول مدخل بديل للاندماج، اليوم أو غداً، أو مستقبلاً، فقد يشكل العامل الاقتصادي محرضاً عملياً وواقعياً لذلك، متجاوزاً العامل السياسي، والقطري.

تكتسب الصناعة كمدخل للاندماج القطاعي في ظروف العولمة الراهنة، وفي ظل التحولات الجيوبوليتيكية والجيومعلوماتية الدولية، أهمية خاصة بالنسبة للاقتصادات العربية، فمن حيث المبدأ "لم تعد الاقتصادات المنفصلة خياراً صالحاً وربط الاقتصادات الإقليمية المتشابهة خيار عملي مستصوب"[27].

ووفقاً لذلك فإن الصناعة هي أداة الربط الإقليمي الأكثر فاعلية بين الاقتصادات العربية، والأكثر قدرة على تعديل وتغيير شروط اندماجها بالاقتصاد الدولي، وعلى عكس المدخل التبادلي للاندماج بين الاقتصادات العربية، يحقق المدخل الصناعي للاندماج الإقليمي للاقتصادات العربية تغيرات جوهرية في بنية الاقتصادات العربية المندمجة، حيث يحدث هذا المدخل أثراً تراكمياً/تغييراً اقتصادياً واجتماعياً وذلك انطلاقاً من أن الصناعة في حد ذاتها منظومة متطورة جداً لإنتاج القيم المتجددة باستمرار.

تستطيع الصناعة قيادة التحولات الاقتصادية في كل القطاعات الأخرى، وتستطيع إعادة صياغة العلاقات الاجتماعية للإنتاج بطريقة جديدة، وتستطيع تحسين شروط الاقتصاد السياسي للاقتصادات العربية محلياً ودولياً، عبر

---

[27] – استعراض الاستراتيجيات والسياسات الصناعية، الإعداد للقرن الحادي والعشرين، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، الأمم المتحدة، نيويورك، 2002، صفحة 43.

خلقها نظماً إنتاجية أكثر استقراراً، وشروطاً اقتصادية أفضل، وانطلاقاً من تطور مفهوم الصناعة وانتقاله من ميدان الصناعة التقليدية والقائمة على الموارد الأولية/الطبيعية، وتحوله إلى نموذج قائم على الموارد البشرية/المعرفية، وانطلاقاً من **أن المستقبل الصناعي لم تعد تحدده استراتجيات المفاضلة بين صناعات استخراجية أو صناعات تحويلية، وإنما تحدده استراتجيات الصناعات المعرفية**.

انطلاقاً من ذلك كان لا بد للاقتصادات العربية من "استحداث استراتيجيات صناعية ابتكارية تطلعية للخارج كجزء من جدول أعمال أوسع نطاقاً من أجل التجديد الاقتصادي الذي يتيح للبلدان العربية التغلب على المشكلات الهيكلية الناجمة عن القواعد الصناعية الضعيفة والمحدودة، والاعتماد الشديد على النفط وعائداته"[28]. وبالتالي تكتسب الصناعة كمدخل للاندماج القطاعي للاقتصادات العربية أهمية خاصة، وتلعب دوراً محورياً في التغلب على المشكلات البنيوية، ويعد تطويرها عربياً ضرورة اقتصادية جماعية، وذلك من خلال مدخل الاندماج الصناعي، ويعود السبب في التركيز على أهمية الصناعة لعدة أسباب منها:

1. تعتبر الصناعة الميدان الوحيد لإنتاج القيم المادية والاجتماعية الحقيقية بشكل مباشر، فالصناعة عملية خلق،

---

[28] – مرجع سابق، صفحة 69.

وتحويل، وتطوير في آن معاً، وهي بهذا المعنى تجسد تراكماً مادياً وفكرياً، ينتج عنه فوائض مادية/فكرية تستخدم في تنمية قطاعات اقتصادية أخرى، وهذه الفوائض شرط أساسي في أي عملية تحديث تاريخي لأي مجتمع، لأنها تعمل على تطوير وتغيير منظومة القيم الاجتماعية، والفردية بكاملها من خلال السيطرة المنظمة على الموارد الطبيعية والبشرية، وإدارة تلك الموارد بطريقة عقلانية والتحكم بها، فالصناعة بهذا المعنى **نموذج اقتصادي للتغير الاجتماعي**. أي أن الصناعة تشكل في الوقت نفسه **العمق الاقتصادي** لأية حضارة، وبتغير مفهوم وبنية الصناعة تاريخياً يتغير شكل الحضارة وأدوات تطورها، **والنتيجة أن كل مشروع حضاري جديد يستلزم بنية صناعية جديدة منتجة ودافعة له،** وبمقابل ذلك تتفق، وتتزامن حالة الركود الحضاري مع بنى صناعية متخلفة نسبياً تحافظ على ذلك الوضع الحضاري المنخفض.

2. تجسد الصناعة حالة من التشابكات والترابطات بين العديد من قطاعات الاقتصاد، وتلعب دور المحفز لتنميتها بما تحتاجه من مدخلات وبما تفرزه من مخرجات، فهي بهذا المعنى عامل تماسك للاقتصاد تكسبه بنية أكثر استقراراً، وأكثر مرونة، وأكثر قدرة على امتصاص الصدمات، وبشكل اقتصادي بحت، ينمي ويؤثر الطلب والعرض الصناعي ببقية أنواع الطلب والعرض في القطاعات الاقتصادية الأخرى، مغيراً في شكلها

وبنيتها على المدى الطويل، ووفقاً لذلك فإن كل تغيير يحصل في هيكل الصناعة يؤثر على هيكل القطاعات الأخرى وفقاً لنوعية وعمق التشابكات بينهما.

3. تحولت المنظمات الصناعية في عصر العولمة واقتصاد المعرفة إلى شبكات بحث وابتكار وانتقلت من مفهوم المنظمة الصناعية الساكنة إلى مفهوم المنظمة الديناميكية المرنة، وتطور ذلك المفهوم إلى " المنظمات الآخذة بالتعلم، وهي المنظمات التي يعترف أفرادها بأن المعرفة التي يملكها العاملون فيها من أفراد ومجموعات هي أثمن الأصول"[29]. وانطلاقا من ذلك باتت الصناعة تلعب دور المختبرات الوطنية الكبيرة لتطوير نظم ابتكار وطنية، ولتعظيم المادة الرمادية في المجتمع، وهي بطريقة موازية أصبحت تشكل حاضنات تكنولوجية ومعرفية كبيرة، ووفقاً لهذه التطورات أخذت الصناعة تعزز من القدرات التكنولوجية، وتساهم بالنمو الاقتصادي بطريقة نوعية جديدة، معتمدة على مصادر المعرفة والبحث والتطوير في تحقيق ذلك النمو، وذلك بالاستناد إلى الأسس المعرفية لنظرية النمو الحديث التي تقول "بأن المستوى العلمي والتكنولوجي والنمو العلمي والتكنولوجي هي عوامل النمو الاقتصادي الحقيقي على المستوى المتوسط

---

[29] – قدرة المشروعات الصناعية الصغيرة والمتوسطة على الابتكار في بلدان مختارة من منطقة الإسكوا، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، الأمم المتحدة، نيويورك، 2002، صفحة16.

والبعيد"[30]. **فالصناعة قادرة على إنتاج التطوير وتعميقه** وقادرة على المساهمة بإنتاجه في قطاعات أخرى بما تفرزه هي من ذلك التطوير.

4. تعمل الصناعة بشكل عام على تطوير المسارات التكنولوجية القائمة في الصناعات التقليدية، ويمكن لها أن تقوم باستحداث وتطوير مسارات تكنولوجية غير موجودة في هذه الصناعات سابقاً، الأمر الذي يدفع باتجاه تعزيز بنية النمو الصناعي للاقتصادات العربية، وإخراجه عن مكوناته التقليدية من صناعة استخراجية وصناعة تحويلية، وإضافة المكون التقاني/المعرفي له، وهذا يساهم بتحويل النمو من نمو كمي إلى نمو نوعي، وبالوقت نفسه يعتبر بناء مسارات تكنولوجية صناعية متطورة قضية جوهرية من أجل تعديل بينة الصادرات الصناعية للاقتصادات العربية وتحديداً من أجل نقلها من صادرات منخفضة التقانة (منسوجات، ورق، معدات صناعية خفيفة... الخ) إلى صادرات متوسطة وعالية التقانة على المدى الطويل (منتجات الكترونية، تجهيزات الاتصالات ومعالجة البيات، المواد الصيدلية، الآلات البصرية الفائقة، المعدات الفضائية ... الخ).

---

[30] – د. مراياتي، محمد، نظرة جديدة للشبكات الصناعية في الدول العربية، شراكات لتفعيل تدفق المعلومات، المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين، مجلة التنمية الصناعية، العدد 59، تموز 2005، صفحة 18.

5. أصبحت الصناعة، وخاصة المعرفية منها، تحدد بشكل حاسم موقع أي اقتصاد في منظومة الاقتصاد- العالم، وتحدد بناء عليه مقدار تبعيته أو استقلاليته عن هذه المنظومة، "فمن وجهة نظر مراكز القوة الاقتصادية فإن الصناعة هي أهم العوامل التي يجب أخذها بالحسبان في تحديد الأهمية النسبية لباقي البلدان وتحديداً درجة الأهمية الحاسمة أو الملائمة القصوى لصناعاتها بالنسبة لنشاط حلقات الإنتاج الرئيسية"[31]. وبهذا المعنى تحدد بنية الصناعة جزءاً مهماً من بنية عمليات السيطرة والتهميش الاقتصادي على المستوى الدولي بين اقتصادات الأطراف (والعربية منها)، وبين اقتصادات المراكز. وبالتالي فإن كل تطور صناعي نوعي يقود إلى تقليص الفجوة الاقتصادية بين الاقتصادات العربية والمراكز الرأسمالية الكبرى.

6. استكمالاً لما سبق تشكل الصناعة إحدى أهم أدوات التحكم الاقتصادي الدولي من وجهة النظر الإنتاجية، وبالتحديد وفقاً لنموذج سلاسل الإنتاج الدولي، فكلما أمسكت المراكز بالحلقات الأولية من النشاط الصناعي الدولي وتخلت عن الحلقات الأخيرة منها لاقتصادات الأطراف كلما عززت من إمكانات التحكم بها، وقللت بالوقت نفسه من إمكاناتها لتوليد

---

[31] - والرشتاين، إيمانويل، استمرارية التاريخ، ترجمة، عبد الحميد الأتاسي، دار كنعان للدراسات والنشر والخدمات الإعلانية. دمشق، الطبعة الأولى 2003، صفحة 64.

فوائض اقتصادية وقيم مضافة كبيرة، وهنا يلعب الاندماج الصناعي بين الاقتصادات الأطراف (والعربية منها) دوراً حاسماً في تقليص إمكانات التحكم الخارجي بالصناعة الإقليمية/المحلية للحدود الدنيا.

7. تعمل الصناعة على تطوير وزيادة القدرات التنافسية للاقتصادات العربية على المستوى الدولي، حيث ما زالت الاقتصادات العربية، في ظل بنيتها الاقتصادية/الصناعية الراهنة، عاجزة عن تحقيق مواقع متقدمة بفعل المحاولات الفردية لدخول الأسواق الدولية، وغياب الفكر الاندماجي الصناعي فيما بينها، حيث احتلت الاقتصادات العربية مواقع متدنية جداً وفق مؤشرات التنافسية الدولية لعام 2004، فقد احتلت الجزائر المرتبة 71، ومصر المرتبة 62، والمغرب المرتبة 56[32] على المستوى الدولي، كما أن هناك العديد من الاقتصادات العربية لم يدخل أبدا في مؤشرات قياس التنافسية الدولية بسبب الضعف الشديد لبنيته الصناعية.

8. تمثل الصناعة من خلال مدخل الاندماج الصناعي فرصة هامة للاقتصادات العربية لزيادة قدرتها التفاوضية على المستوى الدولي، عبر توسيع وتنويع قاعدتها الإنتاجية، ومن خلال زيادة مرونة العرض الصناعي العربي إزاء تقلبات الطلب

---

[32] – مصدر الأرقام هو النشرة الفصلية الصادرة عن المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، الكويت، السنة 22، العدد 4، عام 2004، صفحة 15.

الدولي، الأمر الذي ينقل الصناعة العربية من متأثر بشروط وظروف الطلب الدولي، إلى مؤثر به من خلال سيطرتها على العرض بكفاءة أكبر، و من خلال تقليل تأثيرات الطلب الخارجي عليها إلى الحدود الدنيا.

9. تقلل الصناعة من خلال مدخل الاندماج الصناعي من الآثار السلبية على الاقتصادات العربية المترتبة عن سياسات تحرير التبادل التجاري، ورفع الحماية عن الصناعات العربية، وذلك من خلال رفع إنتاجية الصناعة العربية، وتقليل تكاليف الإنتاج، والاستفادة من اقتصادات الحجم الكبير، وبناء القدرة على المنافسة محلياً ودولياً، والقدرة على توسيع وتنويع الأسواق. ومن خلال الانتقال إلى مفهوم التصنيع المرن المستند إلى التخصص واستخدام التقانة العالية، والذي يحقق الاستجابة السريعة للظروف الاقتصادية المتغيرة بأقل كلفة ممكنة، وذلك بدلاً من مفهوم التصنيع التقليدي المستند إلى المقومات التقليدية للصناعة والتي أصبحت غير مرنة بالحد المطلوب للتغيير، ويستلزم نظام التصنيع المرن ذلك وجود نظم للابتكار الصناعي بحالة ديناميكية وفعالة تكون قادرة على "خفض كلفة الإنتاج، وزيادة مرونة الإنتاج، تحسين جودة الإنتاج، فتح أسواق جديدة، الحفاظ على حصة السوق أو زيادتها"[33].

---

[33] – مؤشرات العلم والتكنولوجيا والابتكار في المجتمع المبني على المعرفة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، الأمم المتحدة، نيويورك، 2003، صفحة 32.

وفقاً لهذه المعطيات، فإن الصناعة هي المدخل الأمثل كصيغة قطاعية للاندماج الاقتصادي بين الاقتصادات العربية، وذلك كما بينا سابقاً هو أن هذا المدخل هو المدخل القادر على قيادة الاقتصادات العربية إلى صيغة أكثر شمولاً لاندماجها المستقبلي، كما أن هذا المدخل هو المدخل القادر على تعديل شروط اندماج هذه الاقتصادات بالاقتصاد الدولي، وخاصة في ظروف العولمة الراهنة. وبالتالي فإن **أحد الأهداف الأساسية المترتبة على اختيار الصناعة كمدخل للاندماج الاقتصادي بين الاقتصادات العربية هو الوصول إلى مفهوم "الصناعة العربية "، بدلاً من الاستمرار في الصيغة الراهنة كـ"صناعات عربية".**

يضاف إلى ذلك، أن هدف هذا المدخل، هو تعديل وتطوير بنية الصناعات العربية الراهنة، ونقلها إلى بنى جديدة، وتقليص الفجوات الاقتصادية (الصناعية، المعرفية) بينها وبين اقتصادات المراكز، وهذا الهدف يعتمد "اعتماداً حاسماً على استحداث قطاعات صناعية رائدة، وما يرتبط بها من قدرات تكنولوجية واجتماعية، في إطار عملية التغير الهيكلي الذي يرافق التنمية الاقتصادية"[34].

---

[34] – مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية والتجارة، الأونكتاد، تقرير التجارة والتنمية، 2003، صفحة 98 .

شروط الاندماج الصناعي العربي

لا يمكن بناء وتطوير نموذج للاندماج الصناعي للاقتصادات العربية بشكل معزول عن مجموعة من العوامل والظروف الاقتصادية، والسياسية، والاجتماعية لتلك الاقتصادات، فذلك النموذج **ليس حالة محايدة ومستقلة** عن ظروف الاقتصادات العربية، بل إنه سيتأثر ويؤثر بتلك الظروف بشكل قوي، ونجاح النموذج، واستمراره يتوقف في النهاية على تفاعل الشروط الموضوعية مع الشروط الذاتية للنموذج، وبالتالي لابد من توافر مجموعة من الشروط الدائمة، والمستمرة من أجل تحقيق ذلك النموذج، وتلك الشروط هي بمثابة بنية تحتية معنوية، ومادية للنموذج، وهي شروط لازمة بدونها لا يمكن الإقلاع بعملية الاندماج الصناعي بين الاقتصادات العربية حيث توفر هذه الشروط نقاط ارتكاز واستناد للنموذج المقترح، وقد قسم البحث تلك الشروط إلى أربع مجموعات أساسية هي:

- **شروط سياسية:** تتمثل بوجود القرار السياسي الذي يقر بأهمية العملية الاندماجية، وتوافر المناخ السياسي الحاضن الدائم، والضامن الأساسي لاستمرارها ونجاحها.
- **شروط اقتصادية:** تتمثل بدور القطاعين الحكومي والخاص، والتشاركية بينهما لبناء النموذج وإعادة النظر

بالسياسات الصناعية العامة لكل اقتصاد، وبوجود أواليات للتعويض الاقتصادي بين الاقتصادات المندمجة.

- **شروط مالية تمويلية**: تتمثل بدور المنظمات والهيئات المالية العربية المشتركة، والصناديق المشتركة، في تمويل عملية الاندماج من أجل تقليل كلفة الاندماج إلى الحدود الدنيا، ومن أجل استثمار الأموال العربية المحلية والمهاجرة، في المشاريع الاندماجية.
- **شروط تنظيمية**: تتمثل بالدعم اللوجستي المؤسساتي، وإحداث هيئات إقليمية خاصة لإدارة الاندماج.

الأمر الذي يترتب عليه دراسة هذه الشروط ومكوناتها، وبيان أهمية وضرورة كل منها بالنسبة للاندماج الصناعي بين الاقتصادات العربية.

أولاً: الشروط السياسية

يعتبر الشرط السياسية شرطاً هاماً جداً في عملية تحقيق الاندماج الصناعي بين الاقتصادات العربية، ودون وجود قرار سياسي عربي حقيقي وفعال، يقر بأهمية الاندماج الإقليمي عملياً لا نظرياً ستبقى العملية الاندماجية متخلفة جداً، فالاقتصادات العربية بحاجة إلى قرار سياسي يبدأ فعلياً بأخذ مبادرة جدية على أرض الواقع، للبدء بعملية الاندماج الصناعي، ذلك القرار نفسه الذي أخذته بعض الاقتصادات العربية للاندماج مع اقتصادات غير عربية مثل الاندماج الصناعي للاقتصادين المصري والأردني مع اقتصاد الكيان الصهيوني من خلال المناطق الصناعية المؤهلة (الكويز)، كما ذكرنا سابقاً.

والملاحظ أن القرار السياسي العربي اقتصر دوره حتى الآن على الموافقة على عمليات اندماجية متواضعة جداً قياساً بمتغيرات الاقتصاد الدولي الراهن، وقياساً بظروف العولمة شديدة التعقيد، مثل تلك العمليات المتعلقة بمد أنابيب الغاز، وشق الطرق الدولية، والسكك الحديدية وغيرها، في حين بقي القرار حول عمليات اندماج صناعي شامل غائباً.

وبالوقت نفسه، فإن تناقض مصالح الدول العربية مع بعضها بعضاً، بوصفها كيانات سياسية، تجاه المتغيرات والقوى السياسية الدولية، قد ساهم في صنع أزمة القرار السياسي حيال العملية الاندماجية للاقتصادات العربية صناعياً، ومما ساهم في تعميق

تلك الأزمة أكثر هو تخلف البنى السياسية للعديد من الدول العربية وعدم اضطلاع الدولة بمهامها كجهاز اجتماعي متطور لإدارة المجتمع والاقتصاد، فالدولة حتى الآن، وفي العديد من الدول الاقتصادية، هي مشروع غير منجز تاريخياً، وغير ممارسة لكامل وظائفها الحيوية بفعالية، حيث "بقيت الدولة الحديثة في العالم العربي أداة تنفيذية، وهي تتحول أكثر فأكثر إلى أجهزة تنفيذية بما تشمله من وزارات وإدارات، ومؤسسات المجتمع المدني المحدودة نفسها، تخضع جميعاً لإرادة شخصية فذة، أو ينظر إليها وتعامل كإرادة فذة مهما كانت محدوديتها الفكرية والإنسانية والسياسية"[35].

وبالتالي فإنه حتى لو توافرت الإمكانيات الاقتصادية والمادية للاقتصادات العربية بشكل كبير لن تكون قادرة على تحقيق نموذج للاندماج الصناعي تلقائياً، فالقرار والمناخ السياسي في هذه العملية هما محددين مهمين جداً لتحقيقها.

ولضمان استمرارية العملية الاندماجية مستقبلاً لابد من الحديث عن "**المناخ السياسي**" كحالة أشمل وأوسع وأعم من القرار السياسي، فالدور الوظيفي للقرار السياسي، هو الإقرار بأهمية عملية الاندماج، وإعطاء الضوء الأخضر لها إقليمياً بين الاقتصادات العربية، في حين يشكل المناخ السياسي الحالة

---

[35] – غليون، برهان، العرب وتحولات العالم من سقوط جدار برلين إلى سقوط بغداد، حوار أجراه: رضوان زيادة، المركز الثقافي العربي الطبعة الثانية، بيروت، 2005 صفحة 171.

الدائمة والضمانة المستمرة لنجاح عملية الاندماج بما يشكله بالنهاية كضمانة للعمليات والأنشطة الاقتصادية، ولنتائج هذه العمليات، ولكيفية تفاعل هذه العمليات مع عناصر المجتمع الأخرى، فحتى لو تم أخذ القرار السياسي بعملية الاندماج، فإن عدم توفر المناخ السياسي مستقبلاً يعني عملياً إن إمكانيات تطبيق القرار ستبقى محدودة جداً وبالتالي فإن تنفيذ العملية الاندماجية سيبقى متواضعاً، وبهذا المعنى يكتسب المناخ السياسي أهمية لا تقل أبداً عن أهمية القرار السياسي.

إذا كان **القرار السياسي كحالة لحظية** يتعلق بالإقرار بأن مصالح الاقتصادات العربية، يجب أن تكون أكثر تشابكاً من خلال العملية الاندماجية الإقليمية، وبأن الالتفات للداخل وتنمية شروطه أفضل من الاستكانة والتبعية للخارج، فإن **المناخ السياسي كحالة دائمة،** يعني توفر مجموعة متماسكة ومتكاملة من العناصر، هي بمثابة صمام أمان للعملية الاندماجية بما تفرزه من آثار مباشرة أو غير مباشرة على الأنشطة الاقتصادية، وبما توفره من مناخ مرن في عمليتي الإدارة والتحكم بالمتغيرات الاقتصادية محلياً وإقليمياً، وبما توفره من تخفيض لحدة التناقضات والتوترات الاجتماعية، والسياسية في الدول العربية، ورفع سوية، وطاقة المجتمع سياسياً، ومنحه الحق في تحمل المشاركة والمسؤولية إلى جانب السلطات الرسمية بحيث يشكل هذا المناخ حالة من الاستقرار العام، وجواً من الثقة ويمكن

اختصار أهم العناصر المكونة للمناخ السياسي الداعي للاستقرار بـ"المشاركة، وحكم القانون، والشفافية، وحسن الاستجابة، والتوافق، والمساواة في الفرص، والفعالية، والمحاسبة، والرؤية الإستراتيجية"[36].

إن توافر تلك الشروط في الاقتصادات العربية هو الذي يؤمن فعالية سياسية لعملية الاندماج، ويؤسس لحالة من الثقة في تلك الاقتصادات، وفي حال تطبيق هذه الشروط في كل الاقتصادات العربية فإن الفوارق في المناخ السياسي ستتقلص إلى الحدود الدنيا، وعلى الرغم من أهمية هذه الشروط، إلا أنها من الناحية العملية، مشروطة بشكل أساسي بتغير بنية الدولة السياسية في الاقتصادات العربية، (على الرغم من أن البدء في تطبيق هذه الشروط يؤدي أيضاً إلى تغيير ببنية الدولة على المدى الطويل، فالعلاقة بينهما علاقة جدلية، ومتبادلة...)، تلك البنية المرتبطة بمعظمها بالقوى والمصالح الخارجية، أكثر من ارتباطها بالمصالح الداخلية، وتعمل على تنفيذ قرارات المراكز الرأسمالية الكبرى، وعلى تسيير أمورها السياسية والاقتصادية.

إن الاقتصادات العربية بحاجة إلى وجود **دولة وطنية** بالمعنى

---

[36] -الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع المعهد السويدي بالإسكندرية، مجموعة من المؤلفين، مركز دراسات الوحدة العربية – المعهد السويدي بالإسكندرية، بيروت، كانون الأول، 2004، صفحة 85).

الدقيق للكلمة، دولة تلبي شروط التطور الاجتماعي الداخلي بالدرجة الأولى، ويكون لديها مشروع تنموي حقيقي، وخاصة في ظل ظروف العولمة الراهنة، حيث يتطلب التعامل مع قوى العولمة دولاً قوية سياسياً، واقتصادياً، لا دولاً هشة، متقلصة، منحسرة الأدوار الاجتماعية والسياسية، والاقتصادية، كما تروج له العولمة، أي أن الدول العربية اليوم بحاجة إلى أن تعيد إنتاج سيطرتها على التراكم الداخلي عبر المدخل السياسي، حيث تسمح لها عملية السيطرة على التراكم الداخلي بإجراء عملية ضبط لآثار العولمة السلبية، والحد من تلك الآثار.

إن تعبير سيطرة الدولة الوطنية على التراكم يعني سيطرة الدولة على الشروط التالية مجتمعة:[37]

أولاً: السيطرة على إعادة تكوين قوى العمل، وهذا يتطلب في مرحلة أولى، سياسة دولة تسمح بتنمية زراعية قادرة على تموين السوق بفائض كاف، من حيث الكم والأسعار، التي تتماشى مع مقتضيات ضمان ربحية رأس المال، ثم في مرحلة تالية إنتاجاً على نطاق واسع للسلع الاستهلاكية، كي تواجه كلاً من توسع رأس المال، والزيادة في مجموع الأجور.

ثانياً: السيطرة على تمركز الفائض المالي، الأمر الذي لا يتطلب وجود أشكال مؤسسية وطنية في الميادين المالية فقط، بل

---

[37] – أمين، سمير، ما بعد الرأسمالية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الثانية 1992، صفحة 24.

أيضاً استقلاليتها النسبية إزاء رأس المال المتعدي الجنسية، من أجل توجيه استخدام الأموال في الاستثمار المطلوب لدفع تنمية قوى الإنتاج.

ثالثاً: السيطرة على السوق المحلية والقدرة على الدخول في المنافسة الدولية ولو في قطاعات محدودة.

رابعاً: السيطرة على الموارد الطبيعية، ويتطلب ذلك أكثر من مجرد الملكية الوطنية الشكلية، إذ يتطلب سياسة دولة قادرة على استغلال هذه الموارد، أو الاحتفاظ بها للمستقبل.

خامساً: السيطرة على التكنولوجيا، وليس المقصود بهذه السيطرة عدم استيراد التكنولوجيا، بل يعني قدرة القوى المحلية على إعادة تكوينها دون استمرار الحاجة إلى استيراد جميع عواملها.

بهذا المعنى فإن توفر القرار السياسي، إرادة وصناعة، وامتلاكه مبرراته في المناخ الوطني والمصلحة الوطنية، شرط أساسي محكوم بالتوجه نحو المصلحة الاقتصادية المتبادلة إقليمياً، وعربياً، فليس بالضرورة أن يمتلك الاندماج الاقتصادي العربي أرضية سياسية شاملة بالموافقة والدفاع عنه، أو أن يستلزم انسجام، أو توافق، أو تشابه الأنظمة السياسية، (أن تكون كلها أنظمة جمهورية، أو أنظمة ملكية مثلاً)، بل على العكس، يجب على الأنظمة السياسية أن تعي مصالحها الاقتصادية أولاً، التي تقود في النهاية إلى تحقيق وعيها

الـسياسي، شـأنها في ذلـك شـأن الكـثير مـن التكـتلات، أو التجمعـات المحكومـة بالأقلمـة والانـدماج، لـضمان اسـتمراريتها عولمياً.

ثانياً: الشروط الاقتصادية

تلعب الشروط الاقتصادية الموضوعية دوراً هاماً جداً في بناء نموذج الاندماج الصناعي، والمكون الأساسي لهذه الشروط هو العملية التشاركية بين القطاعين العام والخاص، وعدم إناطة مهمة بناء النموذج بطرف واحد، حيث تلعب السياسات الحكومية، دوراً تخطيطياً وتحفيزياً وتوجيهياً بالنسبة للنموذج المقترح بشكل عام، دون إهمال أن يكون لها دور إنتاجي اقتصادي مباشر في بعض أجزاء ذلك النموذج، وفي الوقت ذاته يكون للقطاع الخاص دور اقتصادي مباشر إما فردياً أو بالتشارك مع الحكومة نفسها.

بمعنى آخر، إنه يجب ألا تترك عملية بناء وإدارة هذا النموذج لقوى السوق بشكل مطلق، كما أنه يجب ألا تكون خاضعة للمركزية الحكومية الشديدة، فقد تفشل الأسواق وحدها في توزيع وتخصيص الموارد في هذا النموذج، (إخفاقات السوق)، كما قد تفشل الحكومات وحدها في تلك العملية أيضاً، (إخفاقات الحكومة)، وبالتالي فالتخطيط المشترك والتنفيذ المشترك بين الحكومة والأسواق هو الضمانة الوحيدة لنجاح

ذلك النموذج، ولتجنب حالات فشل الأسواق، وفشل الحكومات فيما لو تركت لوحدها، بحيث يستفيد ذلك النموذج من استشراف الحكومة، ومرونة السوق.

شرط آخر من الشروط الاقتصادية لتحقيق هذا النموذج، هو إعادة هيكلة وتصحيح بنية الصناعة في كل اقتصاد عربي بما يتوافق مع عملية الاندماج الإقليمي صناعياً، وذلك بالاستناد إلى مجموعة من العوامل منها أخذ المزايا النسبية بين تلك الاقتصادات بعين الاعتبار، بحيث يتم التوقف عن تكرار نفس النماذج الصناعية بين تلك الاقتصادات نفسها، والموجودة بغض النظر عن مدى توافر ميزة نسبية فيها، وتحليل هياكل الإنتاج الصناعي الحالية والمتوقعة بعد الاندماج، بحيث يتم تطوير وتعميق ما هو ذو أهمية نسبية كبيرة للاقتصادات في حال اندماجها، ومقارنة الكلف والعوائد الاقتصادية والاجتماعية لعمليات الإنتاج المحلي ولاستيراد المنتجات الصناعية نفسها، بالإضافة إلى تطوير منظومة النقل العربي المشترك (البري والبحري والجوي) بين الاقتصادات العربية لتقليل تكاليف النقل بينهم.

شرط اقتصادي ثالث، ومهم جداً، هو وجود أواليات (اتفاقات، وإجراءات تنفيذية) وسياسات تعويض اقتصادي واجتماعي، للاقتصادات العربية التي قد تتضرر من عملية الاندماج الصناعي بشكل مباشر أو غير مباشر، وتحديداً تلك

التي تتضرر على المدى القصير من عملية الاندماج، فمن حيث المبدأ قد تفرز تلك العملية اختلالات بين المتغيرات الاقتصادية الكلية عربياً.

فقد تبدل في ظروف العرض والطلب للعديد من الاقتصادات، كما قد تغير من مستوى العائدات المادية لبعض الاقتصادات الأخرى باتجاه انخفاضها، في الوقت الذي تزيده لدى بعض الاقتصادات الأخرى، وقد تؤثر سلباً على بنية الأسواق فيها، من حيث إفرازها لتغيرات سعرية، ونوعية في الإنتاج، كما قد تؤثر سلباً على أداء المنتجين في بعض القطاعات الصناعية، وخاصة أداء المنتجين الأقل كفاءة، والغير قادرين على التكيف مع الظروف الاقتصادية الجديدة التي تفرزها عملية الاندماج، الأمر الذي يستلزم وجود سياسات عربية مشتركة لتعويض المتضررين من آثار عملية الاندماج الصناعي، وتقليل الخسائر الاقتصادية والاجتماعية إلى الحدود الدنيا، بحيث تكون المحصلة النهائية لعملية الاندماج على المستوى الاقتصادي الكلي/الإقليمي ايجابية.

وهذه النقاط مجتمعة هي مهمة استراتيجية للنهوض الوطني بالصناعة كبرنامج يفترض أن تعتمده الاقتصادات العربية من أجل تهيئة الصناعة، والاقتصاد لاستحقاقات الاندماجات الدولية في إطار الشراكة الأورومتوسطية، ومنظمة التجارة الدولية، والشراكات الإقليمية والدولية الأخرى، إذ سيكون من

الصعب، والمكلف جداً الدخول في أي من هذه الاندماجات بواقع الصناعات الوطنية العربية الحالية ذاتها، دون إعادة هيكلتها، وإعادة تأهيلها إنتاجياً، وتكنولوجياً، وبشرياً، وإن ما يميز هذه الشروط الاقتصادية هو إمكانية البدء بالعمل فيها وتطويرها في أثناء بناء النموذج كونها مترابطة معه بشكل كبير وجزءاً أساسياً منه.

ثالثاً: الشروط المالية التمويلية

يقصد بالشروط المالية التمويلية، توافر تمويل رأسمالي عربي مشترك لتمويل الاندماج الصناعي، يكون الهدف منه تقليل التكاليف المالية لعملية الاندماج إلى الحدود الدنيا، بحيث يعطي الاندماج من الناحية الاقتصادية البحتة مردودية عالية، من ناحية المقارنة بين الكلف والعوائد، وتفيد عملية التمويل الداخلي لهذا النموذج بعدة أشياء رئيسية وهامة جداً بالنسبة للاقتصادات العربية أهمها:

أولاً: تحقيق نوع من السيادة والاعتماد الذاتي على الأموال العربية الموجود لدى منظمات وصناديق التمويل العربية المشتركة والإقليمية، أو ما يسمى بالمؤسسات المالية العربية (أهمها الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، صندوق الأوبك للتنمية الدولية، صندوق أبو ظبي للتنمية، صندوق السعودية للتنمية..)، وعدم الاعتماد على مصادر تمويل

خارجيـة، إمـا بواسـطة القـروض، أو بواسـطة الاسـتثمارات الأجنبية المباشرة، والتي قد تكون كلفتها عالية جداً، أو قد تكون ذات مشروطية غير مناسبة للاقتصادات العربية.

ثانيـاً: يـساعد إن الانـدماج الـصناعي تلـك المنظمـات والـصناديق علـى تـشغيل وتحريـك أموالهـا في مـشاريع إقليميـة مـشتركة، بـضمانات أكبر، حيـث التخطـيط والإشـراف والتنفيـذ على مستوى إقليمي، وبمشاركة هذه المنظمات نفسها، وخاصة إذا مـا عرفنـا أن رؤوس أمـوال المؤسـسات الماليـة العربيـة الـتي تساهم فيها الدول العربية وشركات الاستثمار العربية المشتركة تصل إلى "30 مليار دولار في حين يصل إجمالي مواردها إلى 50 مليار دولار"[38].

ثالثاً: إن تلك العمليـة التمويليـة سـتؤدي علـى المدى الطويـل، إلى دمـج رأس المـال المـالي العربـي مـع الـصناعة العربيـة، الأمـر الـذي يؤسـس لبنيـة اقتـصادية للاقتـصادات العربيـة أكثـر متانـة من البنية الحالية، مرتكزة أساساً إلى تحالفات قوى رأس المال وقـوى الـصناعة العربيـة، وهـو مـا يـساهم في عمليـة التنميـة الاقتـصادية الـشاملة مـن خـلال المـدخل الـصناعي، مـع العلـم أن القطـاع الـصناعي هـو مـن القطاعـات ذات التمويـل العربـي

---

[38] – مصدر الرقمين هو المؤسسات المالية العربية وتمويل التنمية والاستثمار في الوطن العربي، دراسة معدة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي لجامعة الدول العربية، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، 2005 صفحة 5.

المشترك الضعيف مقارنة مع قطاعات أخرى، حيث لم يحتل قطاع الصناعة إلا "14.2٪ من مجمل عمليات التمويل المالي العربي المشترك، مقارنة مع 26.2٪ لقطاع الطاقة و20٪ لقطاع النقل والاتصالات و14.1٪ لقطاع الزراعة والثروة الحيوانية، و7.5٪ لقطاع المياه والصرف الصحي و17.4٪"[39] لباقي القطاعات الأخرى، وبالتالي أمام المؤسسات المالية العربية فرصة لزيادة مشاركتها في عمليات التمويل الصناعية من خلال وجود عمليات للاندماج الصناعي بين الاقتصادات العربية حيث يتغير هيكل التمويل لصالح عمليات التصنيع الإقليمية وخاصة الحديثة جداً منها.

رابعاً: الشروط التنظيمية

تلعب الشروط التنظيمية، دوراً مهماً في عملية الاندماج الصناعي بين الاقتصادات العربية من حيث إدارة تلك العملية بطريقة تكفل نجاحها، وتمثل هذه الشروط الدعم اللوجستي المناسب لها، **والشرط الأول** من الشروط التنظيمية، يقوم على ضرورة وجود مؤسسات عربية إقليمية مشتركة، تشرف على إدارة عملية الاندماج بين الاقتصادات العربية، وتتابع مراحل تنفيذها وتطبيقها، وتهيئ المناخ المناسب والتسهيلات الإدارية الضرورية لتنفيذ تلك العملية بأقل الكلف الممكنة، من حيث

---

[39] – مصدر الأرقام مرجع سابق صفحة 60.

إجراء الدراسات المتخصصة حول إمكانيات ونتائج أي عملية اندماجية لأي قطاع صناعي، من الناحية الاجتماعية والاقتصادية، ومن حيث رسم السياسات الصناعية القطاعية الإقليمية، ومن خلال سن التشريعات، والقوانين، والبروتوكولات الاقتصادية على مستوى إقليمي للتحكم بعملية الاندماج وضبطها، ومن خلال توفير التسهيلات الإدارية لتلك العملية، وبالتالي تلعب تلك المؤسسات دور "**العقل الإداري**" لعملية الاندماج.

الشرط الثاني من الشروط التنظيمية اللوجستية، هي أن يقوم كل اقتصاد بإعادة هيكلة صناعته إدارياً بما يتوافق مع الاندماج الصناعي الإقليمي من أجل تقليل التناقضات الإدارية بينها إلى الحدود الدنيا، ومن أجل إحداث نوع من التوافق الإداري الصناعي بين الاقتصادات العربية، بحيث يكون الخط العام لعملية إعادة الهيكلة يتوافق مع الخط العام للاندماج الصناعي، وبالتالي تفيد هذه العملية كل اقتصاد عربي على مستويين: الأول داخلي، والثاني إقليمي، وتهيئ كل اقتصاد للتعامل مع ذلك النموذج بمرونة إدارية كبيرة جداً، ومتطورة باستمرار، ومن خلال التزام الاقتصادات العربية بمثل هذه الهيكلة الإدارية يكون بوسعها أيضاً إعادة تطوير وتدريب العنصر البشري إدارياً، ورفع مردودية العملية الإدارية، وزيادة فاعليتها إلى الحدود القصوى، وتحفيزها باستمرار.

وبقدر ما يستفيد الاندماج الصناعي الإقليمي من عمليات إعادة الهيكلية الإدارية لكل اقتصاد، بقدر ما يعود ويؤثر بهذه العمليات مرة أخرى، حيث يفرز كل تطور اقتصادي اجتماعي في هذا النموذج تطوراً إدارياً مجارياً له لتلبية حاجاته الإدارية، سواء على المستوى الإقليمي أو على المستوى المحلي، وبهذا المعنى تبقى عمليات التطوير الإداري داخل المؤسسات الاقتصادية في الاقتصادات العربية **عملية مفتوحة**، ولها آفاق واسعة، وذلك بقدر ما تكون العملية الاندماجية عملية ذات آفاق واسعة وكبيرة.

الصناعات المعرفية
كأساس للاندماج الصناعي العربي

يقصد بالصناعات المعرفية، تلك الصناعات المتعلقة بقطاعي الاتصالات، والمعلوماتية، وقطاع الالكترونيات الدقيقة، وكل ما يتعلق بها من منتجات تكنولوجية ذات مستوى معرفي عالٍ جداً، حيث يدخل ضمن هذه الصناعة، صناعة البرمجيات، صناعة العتاد، صناعة المحتوى الرقمي، صناعة الملحقات الطرفية للكومبيوترات من شاشات، وكابلات، وأقراص مدمجة، وأقراص مرنة، وطابعات وغيرها، صناعة أجهزة الاتصالات الحديثة السلكية، واللاسلكية كأجهزة الاتصال الخلوي والأرضي، وأجهزة البث الفضائي، وصناعة التلفزيونات، وآلات التسجيل الرقمية، والتصوير الرقمية بتقنياتها الحديثة جداً، والصناعات الالكترونية، والرقمية المنزلية والتجارية منها (أدوات منزلية رقمية، ألعاب أطفال رقمية، حاجات شخصية رقمية... إلخ) والعديد من الصناعات الفرعية الأخرى المرتبطة بقطاع المعلوماتية والاتصالات بشكل مباشر أو غير مباشر.

تعتبر الصناعات المعرفية من الصناعات النادرة في

الاقتصادات العربية*، وإن انعدام وجود هذه الصناعة، يعرض الاقتصادات العربية لعمليات استنزاف لفوائضها الاقتصادية نحو الخارج بصورة كبيرة، فالقيمة المضافة في هذه الصناعات هي قيمة مضافة من نوع جديد تتمثل بالقيمة المضافة المعرفية ذات القيمة المادية الكبيرة جداً، وقد أصبحت هذه الصناعات عالمياً مصدراً أساسياً للدخل غير الناضب وثروة متجددة باستمرار، ومكوناً مهماً من مكونات النمو الاقتصادي.

وبالوقت نفسه، فقد أصبحت هذه الصناعات المحدد الأساسي للفوارق بين الاقتصادات دولياً وهي المحدد لمدى قدرة أي من الاقتصادات على المنافسة في الأسواق الدولية، كما أنها باتت تحدد قسماً كبيراً من تنافسية السلعة ذاتها، وبالتالي بدأت بنية الاقتصادات تتغير بما يتوافق مع تلك الصناعة ومع منتجاتها النهائية، وأصبحت المعرفة هي المورد الاقتصادي الأساسي الذي يمكن بواسطته إعادة إنتاج أي شيء.

---

* تصنف الدول العربية في المستوى ما قبل الأخير في مجال تقانة المعلومات، حيث لا تتعدى نسبة مشتركي الانترنت 2٪، مقارنة مع المعدل الدولي الذي يصل إلى 5.2٪، ولا يتعدى المحتوى العربي للشبكة العنكبوتية 0.1٪، وترجع محدودية التقدم التقني في استخدام تقانة المعلومات إلى نقص البنى التحتية لشبكات الاتصال، وقصور السياسات والتشريعات عن مواكبة متطلبات هذه الصناعة، ومحدودية الإنتاج المحلي من الأجهزة والمعدات اللازمة لها بما في ذلك البرمجيات التي ينحصر إنتاجها في شركات وطنية صغيرة تتنافس فيما بينها في سوق ضيقة، واقتصار عملها على معالجة الكلمة، وحزم المحاسبة، والخدمات المالية والإدارية. (المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2004، الفصل الرابع، صفحة 20).

من ناحية أخرى، فقد خلقت تلك الصناعات فجوة جديدة بين الاقتصادات، هي الفجوة المعرفية، وخلقت أيضاً بنية جديدة لتحويل القيم بين اقتصادات المراكز والأطراف وأشباه الأطراف، وأفرزت تقسيمات عمل دولية جديدة، وباختصار شديد أصبحت تلك الصناعات **هي خطوط التقسيم الجديد لعمليات القوة، والسيطرة واستنزاف الفوائض** بين الاقتصادات على المستوى الدولي، وأصبحت المراكز وبواسطة تقنيات الإنتاج التكنولوجية الحديثة المستخدمة قادرة على التخلي عن العديد من منتجات الأطراف، ومنها منتجات الاقتصادات العربية "فتطوير تقنيات إنتاجية جديدة على المستوى الدولي وازدياد فاعلية استخدامها يمكن أن يؤدي إلى إعاقة نمو الطلب الدولي على بعض بنود الصادرات الكبيرة للدول العربية الأقل تطوراً من الناحية التقنية مثل المنسوجات والملابس الجاهزة"[40].

من الملاحظ تماماً، في بنية الصناعة في الاقتصادات العربية، غياب مطلق للصناعات المعرفية الحديثة في تشكيل القيم الاقتصادية المضافة على مستوى الاقتصاد الكلي، وغياب قطاع متخصص في صناعة المعلومات يكون بمثابة قطاع هيكلي

(40) – المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين، إمكانيات التكامل الصناعي العربي في ظل قيام منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، مجلة التنمية الصناعية العربية، العدد 60، تشرين الثاني 2005، صفحة 92.

في بنية الناتج المحلي الإجمالي للاقتصادات العربية، تلك الصناعة التي تقوم على ثلاثة محاور أساسية هي "المحتوى ويمثل المادة الخام، والمعالجة الكمبيوترية وتمثل أدوات الإنتاج، وشبكات الاتصال وتمثل أدوات التوزيع"[41].

لم تلحظ الاقتصادات العربية وجود صناعات في قطاع صناعة البرمجيات، أو قطاع صناعة العتاد، أو صناعة شبكات الاتصال وأنظمة الأقمار الصناعية، أو صناعات الذكاء الاصطناعي، أو أي من الصناعات المستقبلية الأخرى، فحتى الآن لا يوجد في الاقتصادات العربية "**وادي سيلكون عربي**" على غرار أودية السيلكون الموجودة في الهند وماليزيا مثلاً، بالرغم من الإمكانيات المادية غير المحدودة لها، وغياب هذه الصناعات عن الاقتصادات العربية هو ما يشكل أحد أهم نقاط ضعفها الراهنة والمستقبلية، ومفصلاً أساسياً وجوهرياً لاستمرار تبعيتها الاقتصادية للمراكز الرأسمالية العالمية بطريقة نوعية جداً.

فنظام السيطرة العالمي الجديد من خلال أواليات العولمة، بات يستند بجزء كبير منه إلى صناعة المعرفة/المعلومات لقيادة التحولات وفرض التغييرات الاجتماعية والاقتصادية على

---

[41] – د. علي، نبيل و د. حجازي، ناديا الفجوة الرقمية، رؤية عربية لمجتمع المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، الطبعة الأولى 2005، صفحة 101.

المستوى العالمي، حيث يتم استخدام المعرفة والمعلومات من المراكز الرأسمالية **لتحديد وتطوير المجال الحيوي لسيطرتها الجديدة**، وبشكل ديناميكي، وبالتالي فإن خطوط التقسيم المستقبلي للاقتصاد العالمي ستكون قائمة على أساس جيومعلوماتي، والذي يحدده إلى حد كبير إنتاج وملكية المعرفة والمعلومات، وعمليات الابتكار الصناعي أكثر مما يحدده إنتاج وملكية الموارد الطبيعية.

وبهذا المعنى سوف تعاد هيكلة وتشكيل منظومة الاقتصاد – العالم على المدى الطويل إلى مراكز وأطراف وأشباه أطراف جديدة وفقاً لتوازنات اقتصاد المعرفة والمعلومات وتطبيقاته التكنولوجية والإنتاجية بكافة الميادين، وبالتالي ستسعى العديد من الاقتصادات العالمية، وتحديداً اقتصادات المراكز إلى القيام **بعمليات إحلال صناعي/معرفي** بشكل مستمر للمحافظة على تراتبية معينة في هيكل العلاقات الاقتصادية الدولية، ولخلق نظام قوة جديد، وتوازنات دولية جديدة، والحفاظ عليها أكثر فترة ممكنة.

ووفقاً للنماذج الصناعية التقليدية القائمة حالياً في الاقتصادات العربية، وفي ظل غياب استراتجيات تنمية صناعية معرفية، وفي ظل غياب **استراتجيات تحول معرفي** ستبقى هذه الاقتصادات مهمشة ومسيطراً عليها بطريقة عميقة جداً، فالاقتصادات العربية المبتعدة عن صناعة المعرفة المتطورة

بسرعة هائلة تُبقي نفسها حبيسة نظام سيطرة مستقبلي أيضاً، فكل تطور معرفي عالمي في مجال هذه الصناعة يعني تراجعاً نسبياً للاقتصادات العربية من ناحية أخرى، وما يخشى منه أكثر، هو أن **يتم التخلي إنتاجياً عن الاقتصادات العربية بشكل نهائي في نظام العلاقات الاقتصادية الدولية المستقبلي بدلالة الصناعات المعرفية ولذلك لثلاثة أسباب:**

الأول: هو ظهور اقتصادات جديدة كبيرة كلاعبين دوليين تنتج كل السلع الصناعية التقليدية التي تنتجها الاقتصادات العربية، بكلف إنتاج أقل بكثير، وبكفاءة إنتاجية أعلى، وبمحتوى تكنولوجي أكبر، وبأسعار تنافسية دولية أقل، وبكميات إنتاج كبيرة، مثل الهند والصين ودول جنوب شرق آسيا، وخاصة في مجال الصناعات التحويلية كالنسيج والحديد والصلب والأدوية والبتروكيمائيات والتي تعتبر من مرتكزات الصناعة في الاقتصادات العربية، وهذا يعني خسارة هذه الصناعات على المدى الطويل لجزء كبير من أسواقها الخارجية، وخروجها من حيز المنافسة الدولية، وانخفاض مساهمتها بالناتج المحلي الإجمالي مرة أخرى، الأمر الذي يعمق من الخلل الهيكلي الاقتصادي/الصناعي الذي تحدثنا عنه سابقاً.

الثاني: هو أن هناك العديد من الاقتصادات الدولية قد بدأت تطبق استراتيجيات تنمية صناعية معرفية لتحويل اقتصاداتها إلى اقتصادات قائمة على المعرفة، (الاقتصاد

الماليزي وإستراتيجية ماليزيا 2020 القائمة على اقتصاد المعرفة)، وهي تقوم بإعادة صياغة اقتصاداتها لتواكب تطورات عصر المعرفة ومستقبله، حيث تستثمر تلك الاقتصادات بكثافة بالصناعات التقنية المتطورة جداً الأمر الذي يعني تراجعاً نسبياً ومطلقاً لمواقع الصناعة في الاقتصادات العربية في هذا القطاع الصناعي وتبعية مستمرة لتطوراته التكنولوجية، وخاصة في ظل عدم تطوير ذلك القطاع عربياً.

الثالث: هو غياب رؤية عربية متماسكة للاندماج المعرفي/المعلوماتي والعمل بأسلوب "ذهنية اللحاق المنفرد في هذا القطاع"[42] والذي يترتب عليه في النهاية ضعف في الإمكانيات المعرفية والمادية وبالتالي ضعف بالإنتاجية والتنافسية.

بالنسبة للاقتصادات العربية، فإن إقامة مثل هذه الصناعات بطريقة فردية قد لا يضمن تحقيق نتائج اقتصادية واجتماعية جيدة، فكثير من الاقتصادات العربية بمفرده غير قادر على إقامة صناعة معرفية منافسة عربياً ودولياً (صناعة وليس تجميعاً لهذه الصناعة)، والسبب الأساسي في ذلك بأن هذه الصناعات تحتاج إلى استثمارات كبيرة جداً، وقوة تفاوضية عالية على المستوى الدولي للحصول على التراخيص والمعدات

[42] – الفجوة الرقمية، مرجع سابق صفحة 86

اللازمة للبدء في هذه الصناعة بمراحلها الأولى، كما تحتاج إلى العمل وفق منطق، البدء من حيث انتهى الآخرون، والاستمرار في التجديد التقاني والتكنولوجي بعدها.

تشكل هذه الحالة عائقاً فردياً، لكنها تشكل حافزاً جماعياً للاقتصادات العربية ومشروعاً مستقبلياً مشتركاً للتطوير، وبما أن هذه الصناعة ليس لها خصائص طبيعية أو جغرافية، أو ليس لها مزايا نسبية على الإطلاق، إنما لها مزايا تنافسية بحتة، فأمام الاقتصادات العربية فرصة كبيرة لإقامة مثل هذه الصناعات وتطويرها بشكل مشترك، والفكرة الأساسية في طرحنا للصناعات المعرفية كأحد الأشكال الصناعية المتطورة جداً لدمج الاقتصادات العربية، هي أن تقيم وتنشئ الاقتصادات العربية صناعات معرفية مندمجة فيما بينها مستفيدة من خصائصها المادية والبشرية أولاً، ومن التطورات التي تراكمت في هذه الصناعات حتى الآن ثانياً.

إن إقامة مثل هذه الصناعات عربياً، يشترط وجود بنى أساسية تحتية لها، تتمثل بالدرجة الأولى في توفر قوة العمل المعرفية غير التقليدية، فهذه الصناعة قائمة على قوة عمل ذات مهارات استثنائية جداً، وذات كلفة عالية أيضاً، تتميز بأنها يد عاملة متعلمة، ومتخصصة تقنياً ومعرفياً بشكل عميق، الأمر الذي يحيلنا إلى نظام التعليم العالي والفني، ونظام البحث

العلمي في الاقتصادات العربية كافة، حيث يقع على عاتق ذلك النظام إنتاج تلك اليد العاملة وإنتاج الأفكار التطويرية في قطاعات المعرفية العملية والنظرية، من أجل الاستفادة منها في هذه الصناعة.

وهو ما يؤكد ضرورة وجود نظم للابتكار الوطني لتطعيم، ورفد تلك الصناعة بالمكتشفات العملية الجديدة، وضرورة تطوير وزيادة الإنفاق على مشاريع البحث العلمي في الاقتصادات العربية كونها متدنية جداً بالمقارنة مع المعدلات الدولية والإقليمية "ففي مختلف أنحاء العالم، تخصص البلدان نسبة تتراوح بين 0.1٪ و3 ٪ من الناتج المحلي الإجمالي للبحث والتطوير، ويبلغ المتوسط الدولي نحو 1.6 ٪، ويتجاوز متوسط الإنفاق على البحث والتطوير في بلدان العالم المتقدمة هذه النسبة ليصل إلى 2.5 ٪ من الناتج المحلي الإجمالي، وفي المقابل، يقدر متوسط الإنفاق على البحث والتطوير في البلدان العربية بنسبة لا تتعدى 0.2 ٪ من الناتج المحلي الإجمالي، أي أقل من ثمن المتوسط الدولي، وأدنى بأكثر من ثلاث عشرة مرة من متوسط الإنفاق لدى البلدان المتقدمة. وفي الوقت ذاته، تشير التقديرات إلى أن البلدان النامية غير العربية تخصص نحو 0.6٪ من الناتج المحلي الإجمالي لأغراض البحث والتطوير،

وبالتالي فهي أيضاً تتفوق على البلدان العربية بثلاث مرات"[43]

إن تطوير هذه الصناعة ينعكس بدوره على أنظمة الابتكار الوطني تلك، عندما يؤمن تطبيقاً للمخرجات النظرية والعملية لها، وعندما تتحول المصانع ذاتها إلى مراكز للبحث والتطوير، وبهذه العملية فإن الاقتصاد كله يتحول إلى شبكة بحث كبيرة، وشبكة معلومات تُستخدم للإنتاج على نطاق واسع جداً، كما تترابط نظم التعليم الوطنية بأسواق العمل المعرفية، وتتعمق التخصصات العلمية، وعندها **يتكامل منطق الانتقال إلى الاقتصاد الجديد بين منظومتي التعليم والاقتصاد.**

تتطلب هذه الصناعة أيضاً، (وهي بالوقت نفسه أحد مخرجاتها الأساسية) بنية تحتية معلوماتية إقليمية من شبكات اتصال مشتركة وسريعة كالانترنت، وربط بين مراكز الأبحاث والجامعات العربية، وربط مع الجامعات الدولية وتبادل سريع للمعلومات بين مراكز الإنتاج المختلفة، بحيث توفر هذه البنية نفاذية مرتفعة للمعلومات بين الاقتصادات العربية وعند الطلب مباشرة.

إن إقامة الشراكات والتحالفات، المؤقتة والإستراتيجية العربية والدولية، ضرورية جداً بالنسبة لهذا القطاع في مراحله الأولى، وخاصة إن الاقتصادات العربية تفتقد تاريخياً للخبرات

---

[43] – الملامح الإقليمية لمجتمع المعلومات في غربي آسيا، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، الأمم المتحدة، نيويورك، 2005، صفحة 41

المعرفية في هذا القطاع الصناعي، شريطة أن لا تتحول تلك الشراكات إلى حالات هيمنة من قبل الشركاء الخارجيين على الاقتصادات العربية، حيث تعد الشراكة أحد العناصر الرئيسية لنجاح أي مبادرة "فالشراكات التي تضم عدداً من الأطراف المعنية، يمكن أن تتمخض عن مبادرات ابتكارية في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وأن تحقق نجاحاً كبيراً في التخفيف من حدة المخاطر وتعزيز الطلب على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، كما أنها تعد أفضل وسيلة لتحقيق بناء القدرات، الذي يفضي إلى الابتكار، ويشجع المشروع الخاص في المجالات الاجتماعية والتجارية"[44]

كما أن إقامة بعض عمليات التوطين لأجزاء من هذه الصناعة في الاقتصادات العربية هو ضرورة في المراحل الأولى منها أيضاً، على ألا يكون التوطين حالة دائمة، بل حالة مؤقتة لنقل وصقل الخبرة والمعرفة التي تفتقر إليها الاقتصادات العربية، ففي مقابل عمليات بناء الشراكات والتحالفات وعمليات التوطين، لابد من ضرورة وجود العمل الجماعي الداخلي الذاتي بين الاقتصادات العربية من أجل تنمية هذا القطاع الصناعي وتطويره.

---

[44] – نحو مجتمع متكامل قائم على المعرفة في الدول العربية، الاستراتيجيات وطرائق التطبيق، اللجنة، الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، الأمم المتحدة، نيويورك، 2005، صفحة 62، 63.

إن عملية التراكم الاقتصادي والاجتماعي والمعرفي في هذا القطاع الصناعي الناشئ بالنسبة للاقتصادات العربية مرهونة ومرتبطة بمجموعة عوامل أساسية، هي عمليات التوطين، وبناء الشراكات والتحالفات، والسياسات الاقتصادية والاجتماعية الداخلية للاقتصادات العربية وقدرتها على استيعاب مثل هذه الصناعات، كما ترتبط بدرجة أساسية بقرارات اقتصادية خاصة بهذا القطاع تتخذها الحكومات على المستويين المحلي والإقليمي المشترك (قرارات إدارية، قرارات تشريعية، قرارات مالية، قرارات لدعم هذه الصناعة)، وإن تفاعل هذه العوامل مع بعضها بعضاً هو الذي يحدد في النهاية مدى نجاح وتطور هذه الصناعة، ومدى مساهمتها الحقيقية في تغيير هيكل وبنية الصناعة في الاقتصادات العربية وبالتالي تغيير هيكل هذه الاقتصادات داخلياً ودولياً.

ينبغي على الحكومات العربية أن تلعب دوراً أساسياً في إنشاء وإقامة هذه الصناعات*، أولاً من خلال التسهيلات

* معظم المجتمعات أو التجمعات أو مجمعات التكنولوجيا الرفيعة، العاملة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، تمر بمرحلة من مراحل التنمية المدعومة من الحكومة. ويتعين على الحكومات، لكي تظهر التزامها، أن تشجع الاستثمار الأجنبي المباشر، وتقدم امتيازات ضريبية، وعمالة منخفضة التكلفة، ومساحات مكتبية على أحدث المستويات، وإمكانية التعامل مع الإنترنت بالوسائل فائقة السرعة، ومختبرات للبحوث واتصالات سلكية ولاسلكية بأسعار منخفضة (المصدر: نحو مجتمع متكامل قائم على المعرفة في الدول العربية، الاستراتيجيات وطرائق التطبيق، اللجنة، الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، الأمم المتحدة، نيويورك، 2005، صفحة 65).

والدعم الذي تقدمه من بنى تحتية واتفاقات إقليمية ودولية بينية، من أجل جذب القطاع الخاص نحو هذه الصناعات، لبناء التشابكات الإنتاجية التكنولوجية البينية التي تستطيع أن توسع فرص تطوير وتنويع الإنتاج والتصدير، بالارتكاز على قطاعات القيمة المضافة العالية التي تملك فرصاً أوفر في الأسواق العربية، كما في الأسواق الخارجية، وثانياً عن طريق مشاركتها هي ذاتها في إقامة مثل هذه الصناعات إما مع القطاع الخاص العربي أو مع الدول غير العربية، "فدور الدولة حيوي حاسم ومباشر في التأسيس للاقتصاد الجديد، وتخطيط العملية التكنولوجية، والصناعية، والاقتصادية باستخدام التقانات الجديدة الرفيعة العالية، وفي دعم القطاع الخاص أيديولوجياً وسياسياً واقتصادياً ودفعه إلى قيادة العملية الاقتصادية ودعم مؤسساته الصغيرة والمتوسطة"[45]

فمن مصلحة الحكومات العربية سياسياً واقتصادياً المساهمة الفعالة في تحقيق الاندماج الصناعي بين اقتصاداتها، فالمصلحة الاقتصادية تكمن في العوائد والمنافع الاقتصادية والاجتماعية التي سوف تحققها هذه الصناعة على المستويين المحلي والدولي، وبما ستفرزه من تطورات اقتصادية لاحقة على

---

[45] – الزعيم، عصام، التعاون بين قطاع التعليم والقطاع الاقتصادي لتجاوز التخلف التقاني والصناعي، بحث علمي مقدم إلى وزارة التعليم العالي والبحث العلمي في الأردن– المفوضية الأوربية، الإدارة العامة للتعليم والثقافة، عمان، 2006، صفحة 11.

بقية القطاعات، أي بما تفرزه من آثار تنموية عامة، والمصلحة السياسية تكمن في أن هذه الصناعة، قادرة على تحقيق نوع من الاستقلال في القرار الصناعي في قطاع تنافسي جداً وحيوي جداً، ويشكل جزءاً من برنامج الضغط السياسي عبر المدخل الاقتصادي عالمياً بين مراكز وأطراف النظام الدولي، وبالتالي تساهم هذه الصناعة في الخروج من دوائر الضغط السياسي الدولي المرتبطة بهذا القطاع.

توفر هذه الصناعة فرصة استثمارية بالنسبة لرؤوس الأموال العربية، سواء الخاصة المحلية أو الخاصة المهاجرة، كما تشكل فرصة لتوظيف أموال المؤسسات المالية العربية الإقليمية في قطاع صناعي جديد مستقبلي، وذي سوق توسعية باستمرار، وهو ما يساهم في **تغيير بنية التمويل** في الصناعة العربية ونقلها من الميادين الصناعية التقليدية والصناعات المكررة إلى ميادين الصناعات الابتكارية الحديثة ذات القيم المضافة العالية جداً، الأمر الذي يوسع ويزيد عمليات التراكم الرأسمالي العربي، ويعمقه أكثر ويجعله أكثر مردودية وفاعلية.

تؤسس الصناعات المعرفية بشكل جوهري لنموذج الاقتصاد المبني على المعرفة، الذي يعتبر بدوره مقدمة نحو بناء مجتمع المعرفة، ذلك الاقتصاد القائم أساساً على الاستثمار بكثافة في عمليات إنتاج وتصنيع وتوزيع المعرفة، والاقتصاد القائم على المعرفة هو "اقتصاد أصبحت فيه القدرات المعرفية والإبداعية

هي التي تحدد باطراد فروق الثروة والدخل، وهو اقتصاد أصبح فيه استحداث المعارف واستغلالها يؤدي الدور الأساسي في تكوين الثروات، وهو عبارة عن مجموعة من الأنشطة الاقتصادية التي تعتمد على تطبيق المعرفة في عملية الإنتاج، وبالنسبة لاقتصاد المعرفة فإن أكثر الأصول قيمة فيه هي الأصول الفكرية "[46].

وبهذا المعنى، تلعب الصناعات المعرفية دور المنتج والمستخدم لأسس اقتصاد المعرفة ، ولم يعد من الممكن تحديد خطوط تفصل الصناعات المعرفية عن بنية اقتصاد المعرفة المتشابكة والمعقدة، فالصناعات المعرفية تغلغلت في كل الأنشطة الاقتصادية، وأدمجت معها بطريقة يصعب فيها قياس دورها بدقة متناهية، أو تحديد أثرها المباشر على كل من تلك القطاعات، ولكن تبقى الصناعة هي المنتج الحقيقي لكل التغيرات التكنولوجية المستخدمة في القطاعات الاقتصادية الأخرى، وهي المحرك الأساسي لتلك التغيرات.

---

[46] – نحو مجتمع متكامل قائم على المعرفة في الدول العربية، الاستراتيجيات وطرائق التطبيق، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، الأمم المتحدة، نيويورك، 2005، صفحات 3 و 4 و5.

أثر الصناعات المعرفية
على الاقتصادات العربية

نستخدم في تحليل أثر إقامة صناعات معرفية على الاقتصادات العربية، طريقة التحليل المتكامل بين كل المتغيرات دون الفصل المطلق بينها، حيث تترابط وتتشابك كل المتغيرات مع بعضها بعضاً بشكل كبير، مع التأكيد على أن كل المتغيرات والتأثيرات والنتائج التي سترد لاحقاً إنما هي على المستوى الاقتصادي الإقليمي، وليس المحلي.

إن إقامة صناعات معرفية بين الاقتصادات العربية، يؤثر بالدرجة الأولى على معدل نمو تلك الاقتصادات[47]، إذ تعمل الصناعات المعرفية على **تغير بنية النمو الاقتصادي**، الذي يشكل نظرياً العمود الفقري لقيادة تغيرات وتحولات اقتصادية لاحقة في تلك الاقتصادات، ويعتبر شرطاً ضرورياً ولازماً من شروط التنمية.

ويمكن القول بأن تغير بنية معدل النمو الاقتصادي (كمياً ونوعياً) إثر قيام صناعات معرفية حالة موضوعية واستجابة

---

[47] – قدرت وزارة التجارة الأمريكية أنه فيما بين عامي 1995 و 1999 أسهمت الصناعات المنتجة لتكنولوجيا المعلومات في المتوسط بما يزيد عن ثلث النمو الاقتصادي الحقيقي في الولايات المتحدة (المصدر: مان كاترين، و ايكريت سو، ونايت كيلاند، التجارة الالكترونية الدولية، ترجمة الشحات منصور، الطبعة الأولى 2003، مركز الأهرام للترجمة والنشر، مصر، صفحة 22)

طبيعية للآثار الاقتصادية، والاجتماعية لنشوء وتكون ذلك القطاع المتطور جداً، ويعود سبب تغيير بنية ذلك النمو إلى مجموعة من العوامل الاقتصادية الناتجة عن إقامة تلك الصناعة، ومنها:

1- أن هناك جزء من الاستثمار العام والخاص، ومن الإنفاق العام والخاص أيضاً سوف يتحول إلى ذلك القطاع الصناعي، حيث يرغب الاستثمار في فرص استثمارية صناعية جديدة لها أسواقها المتنامية، وعليها طلب دولي ومحلي كبير، وفيها مردودية عالية وقيم مضافة كبيرة، وفيها شراكات داخلية وخارجية واعدة، ومقدم لها تسهيلات اقتصادية وسياسية ومادية مغرية، وهي من القطاعات الوليدة والناشئة التي تفتقدها الاقتصادات العربية، وتشكل نوعاً من السيطرة الاقتصادية والإنتاجية على العديد من الصناعات الأخرى بما تنتجه من مدخلات صناعية نهائية، وهذا يعني تخصيص جزءاً من الموارد الاقتصادية، والمادية، والبشرية لهذه الصناعة، والتخلي عن توظيفها في قطاعات تقليدية أخرى، وبالتالي سيحدث قطاع الصناعات المعرفية تغيراً في بنية الاستثمار ونوعيته بعد أن يتحول جزء الاستثمار العام والخاص إليه.

2- من جهة الإنفاق العام والخاص، فإن الطلب على منتجات هذه الصناعة، ينقسم إلى نوعين أساسين هما طلب على منتجات الاستهلاك الأساسي أو الرئيسي (كمبيوترات،

رقائق، كابلات اتصال....)، وطلب على منتجات الاستهلاك الترفي (تلفزيونات ومسجلات رقمية، كاميرات رقمية....) وهذا الطلب الجديد سيحول قسماً من المبالغ المنفقة في القطاعات الاقتصادية على السلع التقليدية لصالح السلع المعرفية، وبالتالي فنحن أمام حالة من إعادة تشكيل وتغيير بنيتي الطلب والعرض الاقتصادي الكلي على الصناعة من خلال أواليتين:

الأولى: هي استحداث عرض وطلب صناعي جديدين بالكامل، عبر استحداث قطاع صناعي جديد له شروطه وظروفه الاقتصادية الخاصة به من استثمار وإنتاج وتبادل ومنافسة.

الثانية: هي تغيير طبيعة العرض والطلب على العديد من السلع الصناعية، وغير الصناعية الأخرى بتأثير مدخلات ومخرجات قطاع صناعة المعرفة على القطاعات الأخرى.

وكون الصناعة المعرفية لن تكون منفصلة أبداً عن بقية قطاعات الصناعة، فهذا يعني، على المدى الطويل، إعادة تشكيل بنية الطلب والعرض الاقتصادي العام في الاقتصادات العربية بواسطة تلك الصناعة، وخاصة إذا ما أخذنا بعين الاعتبار أن إقامة صناعات معرفية سوف يؤثر بدرجة أساسية على هيكل أسواق العمل في الاقتصادات العربية.

فهذه الصناعة تحتاج بالدرجة الأولى إلى يد عاملة عالية التأهيل والخبرة وذات مستوى معرفي عالٍ، ولا تحتاج إلى الأيدي

العاملة التقليدية المستخدمة تاريخياً في الصناعات الأخرى، وهذه الصناعة ستؤثر بأواليتين متكاملتين على أسواق العمل، وتضغط باتجاه تغيير بنيتها على المدى الطويل لتتواءم مع الهياكل الصناعية الجديدة:

الأولى: من خلال الطلب الذي ستخلقه تلك الصناعة على اليد العاملة المعرفية، الأمر الذي سيشكل عرضاً مقابل ذلك الطلب لتلبيته، وهذا يعني تغييرا أولياً في أسواق العمل باتجاه تعميق خبرة اليد العاملة، وباتجاه تشكيل تلك اليد من جديد عبر الاستثمار في التعليم العلمي العالي، وخلق تخصصات علمية جديدة، وتطوير عمليات البحث والتطوير، وتطوير منظومات الابتكار، أي أن الصناعة المعرفية في هذه الحالة ستلعب دور المسرع لتغير نظم البحث والتعليم العالي والمهني، لكي تتواءم مخرجات التعليم مع متطلبات أسواق العمل المعرفية.

الثانية: من خلال ما تطلبه القطاعات الصناعية الأخرى، المستخدمة لمنتجات ومخرجات الصناعة المعرفية من يد عاملة قادرة على التعامل مع البنى التحتية المعرفية، من آلات ومعدات رقمية وتكنولوجية وبرمجيات وخطوط إنتاج مؤتمتة... الخ، وبالتالي ستتحول تلك التغيرات في أسواق العمل من تغييرات ظرفية آنية كاستجابة لتغيرات في بنية الصناعة إلى تغيرات هيكلية دائمة لها سمة اقتصادية اجتماعية جديدة بالمطلق.

إثـر قيـام الـصناعات المعرفيـة كقطـاع مـستقل، وإثـر تـشابك منتجاته مع القطاعات غير الصناعية الأخرى، سوف تميل بنية الإنتـاج الاجتمـاعي في الاقتـصادات العربيـة إلى الـتغير، متـأثرة بنموذج تلك الصناعات، والعامل الجوهري والمؤثر في تغيير بنية الإنتـاج، هـو الـتغير في نوعيـة القيمـة المـضافة المنتجـة في أغلـب القطاعات الاقتصادية، بالإضافة إلى تكوين قيم مضافة جديدة خاصة بقطاع الصناعة المعرفية، فالسلع المنتجة في هذا القطاع هي سلع ذات محتوى تكنولوجي عال جداً، استخدم في إنتاجها أصول معرفية، أما السلع المنتجة في الصناعات الأخرى، فإنها سـتتطور باتجـاه تعميـق محتواهـا التكنولـوجي بمـا يتوافـق مـع تغـيرات الطلـب الـصناعي والتجـاري والخـدمي الجاريـة حولهـا مستفيدة مما توفره الصناعة المعرفية لها، وبناء عليه سوف تتغير طرائـق وأشـكال ومخرجات الإنتاج، أي سـوف تـتغير بنيـة الإنتـاج ذاتها.

إن الـتغيرات المستمرة في بنـى الاسـتثمار، والإنفـاق، والطلـب، والعـرض، وأسـواق العمـل، والإنتـاج سـتقود إلى تغـيير حتمـي في بنية النمو الاقتصادي العام، من خلال تغيير بنية النمو في قطاع الصناعة ذاته بالدرجة الأولى، وبنية النمو في القطاعات الأخرى المرتبطة به بالدرجة الثانية.

إن معـدل النمـو الاقتـصادي للاقتـصادات العربيـة المـرتبط بشدة بالصناعات التقليدية، وبتقلبات تلك الصناعة، وتحديداً

بالصناعات الاستخراجية سوف يقلل من ذلك الارتباط لصالح الصناعات المعرفية كون تلك الصناعات ستصبح أحد أهم مكونات معدل النمو بما تنتجه من منتجات نهائية ووسيطة.

وبالتالي، فإن معدل النمو سيكون أكثر ثباتاً وأقل عرضة للتذبذبات الاقتصادية الخارجية، وسيكون لدى الاقتصادات العربية بدائل صناعية معرفية تحل محل البدائل الصناعية الطبيعية، والتي يستند إليها معدل النمو الاقتصادي العام، ومن الملاحظ هنا، أن إقامة صناعات معرفية كقطاع اقتصادي مستقل، واستخدام منتجات تلك الصناعة في بقية أجزاء الاقتصاد، قد يؤدي إلى زيادة معدلات النمو الاقتصادي، ولكن نسب الزيادة في ذلك المعدل ترتبط بشكل أساسي بعاملين اثنين لهما الأثر الحاسم في تحديدها:

- **الأول:** مدى استيعاب المجتمع والاقتصادات العربية لمثل هذه الصناعة، ومدى التفاعل معها ومقدار دمجها في القطاعات الاقتصادية والاجتماعية، فكلما حققت تلك الصناعات المعرفية نفاذية أكبر في بقية القطاعات الاقتصادية الأخرى، وخاصة الصناعية منها، كلما كان أثرها على معدل النمو الاقتصادي ايجابياً نحو زيادته أكثر، أما إذا بقيت هذه الصناعة على شكل جزر إنتاجية منعزلة، أو موجهة للخارج أساساً، لأسباب اقتصادية أو اجتماعية ما، فإنها ستلعب دوراً أقل تأثيراً في زيادة

معدلات النمو، وقد تتحول إلى حالة محايدة، وبالتالي فإن مدى الانتشار الأفقي (الصناعة، التجارة، الزراعة، الخدمات بأنواعها من تعليم وصحة ومال...)، والعمودي (تكثيف استخدامها في نفس القطاع وفي باقي القطاعات) لهذه الصناعة سيلعب دوراً أساسياً في تحديد مساهمتها في معدل النمو الاقتصادي العام.

- **الثاني**: هو كفاءة الصناعات المعرفية، حيث تقاس تلك الكفاءة بمدى التغيرات الاقتصادية والاجتماعية الكلية التي تحدثها في الاقتصادات العربية، وبمدى قدرتها على تغيير كفاءة القطاعات الصناعية الأخرى، من خلال ما توفره من منتجات معرفية لعملياتها الإنتاجية وبناها التحتية، فكلما كانت تلك الكفاءة عالية وعميقة، يعني أن لقطاع صناعة المعرفة دوراً تنموياً فعالاً، ويعني أن أثره في زيادة معدلات النمو سيكون كبيراً، ونعني بكفاءة الصناعة المعرفية، قدرتها على المساهمة في إعادة إنتاج معدلات النمو القطاعية والكلية السابقة نفسها بكلف اقتصادية واجتماعية أقل، أو قدرتها على زيادة معدلات النمو القطاعية والكلية الكلف الاجتماعية والاقتصادية الحالية بنفسها.

وبالتالي فإن التفاعل بين هذين العاملين النوعيين، هو الذي يحدد بالدرجة الأولى، مقدار الزيادة في معدلات النمو الاقتصادي للاقتصادات العربية الناتجة عن إقامة الصناعات

المعرفية كحالة اندماجية فيما بينها. وعليه فإن بنية الناتج المحلي الإجمالي، سوف تتغير متأثرة بالقطاع الصناعي الجديد وبما يفرزه من تراكمات اقتصادية واجتماعية بشكل مباشر وغير مباشر بالاقتصادات العربية، وبهذا المعنى ستساهم تلك الصناعة في تكوين ثروة اجتماعية اقتصادية جديدة تضاف إلى الثروة التقليدية الموجودة سابقاً لدى الاقتصادات العربية.

إن إقامة قطاع الصناعات المعرفية، كنموذج لاندماج الاقتصادات العربية مع بعضها بعضاً، سيكون له أثر مباشر على تحسين شروط التبادل التجاري الكمي والنوعي بين الاقتصادات العربية والاقتصاد الدولي، وإن هذا التحسن في شروط التبادل التجاري ينبع بالدرجة الأولى من التغيرات الإنتاجية والتكنولوجية، التي تصيب القطاعات الاقتصادية إثر قيام ذلك النموذج وتحديداً تلك التغيرات ذات الصلة والمرتبطة مباشرة بالإنتاجية، والقدرة التنافسية القطاعية للقطاعات الصناعية وغير الصناعية بالدرجة الأولى، والتي تنعكس بدورها على القدرة التنافسية والمنافسة والإنتاجية على مستوى الاقتصادات العربية كلها.

وقد ثبت اقتصادياً، أن استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الصناعة له آثار ايجابية جداً على الإنتاجية، فتلك التكنولوجيا ورغم كلفتها النظرية الكبيرة إلا أنها عندما

تقارن بالعوائد الاقتصادية المتحققة تبدو أنها كلفة قليلة جداً[48]، وتدل الأمثلة المذكورة على وجود ترابط وثيق بين زيادة مستوى الإنتاجية القطاعية وزيادة مستوى الإنتاجية الوطنية للاقتصاد بشكل عام[49].

وهذا يعني، أن للصناعات المعرفية آثاراً جانبية غير مباشرة تؤثر في العديد من القطاعات الفرعية الأخرى، بالإضافة إلى تأثيرها في قطاعها الأساسي، لتحدث نوعاً من "**مُضاعف المعرفة**" على مستوى الاقتصاد، حيث يؤدي

---

[48] - المثال الأول: أن شركة تيمكن للصلب في أوهايو تمكنت من زيادة الناتج بنسبة 15 ٪ حسب الإنتاج المتنبأ به بمزيد من الدقة وذلك باستحداث نظام برمجيات، بلغت تكلفته نحو مليون دولار، أمكن استخدامه للتنبؤ باحتياجات الإنتاج على نحو دقيق تماماً. ولو لم يتم استحداث هذا الجزء من البرنامج، كان لزاماً على الشركة أن تستثمر ما يتراوح بين 20 إلى 30 مليون دولار في مصنع جديد ومعدات لتلبية الطلب (المصدر: التكنولوجيات الجديدة لتعزيز القدرة التنافسية والإنتاجية في قطاعات مختارة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا،الأمم المتحدة، نيويورك، 2003 صفحة 4).

المثال الثاني: باستخدام الحواسيب الشبكات حققت شركة هيرمان ميللر لصناعة الأثاث تخفيضاً بنسبة 20 ٪ في الوقت اللازم من لحظة ورود طلب ما، لتسليم المنتج التام الصنع. ومكن ذلك الشركة من الوفاء بمزيد من الطلبات وزيادة كمية السلع المسلمة دون زيادة القوى العاملة (المصدر: التكنولوجيات الجديدة لتعزيز القدرة التنافسية والإنتاجية في قطاعات مختارة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا،الأمم المتحدة، نيويورك، 2003 صفحة4).

[49] - في حين كان متوسط الزيادة السنوية في الإنتاجية الوطنية للاقتصاد الأمريكي 1.4 ٪ للسنوات 1974-1995، وصلت هذه الزيادة إلى 2.6 ٪ للسنوات 1996-1999. ويرجع السبب في ذلك إلى حد كبير إلى الاستثمارات في تكنولوجيات المعلومات والاتصالات. (المصدر: التكنولوجيات الجديدة لتعزيز القدرة التنافسية والإنتاجية في قطاعات مختارة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، الأمم المتحدة، نيويورك، 2003 صفحة 6).

الاستثمار في المعرفة، واستثمار المعرفة في قطاع ما إلى إحداث تأثيرات متتالية ومتعاقبة في بقية القطاعات الاقتصادية الأخرى، وكلما استثمرت المعرفة في قطاع جديد تولدت عنها آثار اقتصادية واجتماعية جديدة، تنتشر في القطاعات الاقتصادية والاجتماعية الأخرى وهكذا دواليك، حتى تتحول غالبية القطاعات في الاقتصاد إلى قطاعات مستثمرة، ومنتجة للمعرفة في آن معاً، ويحدث عندها ما يسمى **بالتعميق المعرفي الاجتماعي**.

إن القدرة التنافسية والإنتاجية، من حيث المفاهيم النظرية، هما مفهومان مترابطان ومتداخلان من الناحية الاقتصادية والاجتماعية، فمن حيث المبدأ الاقتصادي، لا يمكن أن يكون الاقتصاد ذو إنتاجية اقتصادية كلية ضعيفة ويكون بالوقت نفسه ذو قدرات تنافسية كبيرة على المستوى الدولي أو الإقليمي*، ويعود سبب ذلك، إلى أن القدرات التنافسية الكبيرة

* عند النظر إلى وسائل تحسين القدرة التنافسية للاتحاد الأوروبي في السوق الدولي، وجدت اللجنة الأوروبية أن انخفاض الإنتاجية في شركات الأعمال الأوروبية، بالمقارنة مع الولايات المتحدة الأمريكية واليابان، يرتبط بنقص الاستثمارات في تكنولوجيات المعلومات والاتصالات والافتقار إلى الدينامية في الانتقال من صناعات منخفضة المهارة إلى أخرى عالية المهارة، أو من تكنولوجيا تقليدية إلى تكنولوجيا جديدة قائمة على المعلومات، وبتحليل نجاح الولايات المتحدة الأمريكية في الحفاظ على أعلى نمو في الناتج المحلي الإجمالي حسب نصيب الفرد وأعلى إنتاجية عمل في العالم، تم تحديد خمس إجراءات في مجالات محددة لتعزيز الأداء التنافسي للمؤسسات وهي:

(أ) تسريع الاستثمار وزيادة الحصص في التكنولوجيات الجديدة.

(ب) أن تصبح أكثر إقداماً في استغلال الاستثمار في معدات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

(ج) التخصص على نحو متزايد في قطاعات تعد من المستعملين الرئيسيين للخدمات القائمة على المعرفة، والتي تشكل ميزة تنافسية للمؤسسات.

لأي اقتصاد نابعة بالدرجة الأولى، من مستويات إنتاجية متطورة وعالية جداً، وهذه المستويات من الإنتاجية أصبحت ترتبط اليوم وفي ظل نموذج اقتصاد المعرفة بدرجة كبيرة باستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التي هي بالنهاية جزء من منتجات الصناعات المعرفية[50].

فالقدرة التنافسية[51] تعني قدرة الاقتصادات عند تعرضها للمنافسة الدولية والإقليمية، على تأمين عائدات عالية نسبياً

(د) الإسراع في إلغاء القيود المفروضة على قطاعات رئيسية كالاتصالات السلكية واللاسلكية، والطاقة والنقل.

(هـ) تقوية وتنشيط المشاريع الحرة بالحد من العقبات الإدارية والمالية التي تعوق تنميتها (المصدر: التكنولوجيات الجديدة لتعزيز القدرة التنافسية والإنتاجية في قطاعات مختارة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، الأمم المتحدة، نيويورك، 2003، صفحة 8).

[50]– إن معامل الارتباط بين التغير في نمو الإنتاجية والاستثمار في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في جميع بلدان مجموعة الـ7 خلال عام 1996 بلغ 0.76 (0.59 باستثناء الولايات المتحدة الأمريكية). ولذلك، فإن البلدان التي تنفق شركات الأعمال فيها المزيد على معدات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بالنسبة لإجمالي الاستثمار، مالت إلى تحقيق زيادة أكبر حجماً في الإنتاجية في السنوات اللاحقة. (المصدر التكنولوجيات الجديدة لتعزيز القدرة التنافسية والإنتاجية في قطاعات مختارة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، الأمم المتحدة، نيويورك، 2003 صفحة 9).

[51] – يمكن القول إن الصناعات التنافسية هي الصناعات القادرة على تسويق إنتاجها بصورة مجزية في الأسواق الدولية دون اللجوء إلى تخفيض الأجور، ومن هذا المنظور تصبح فكرة القدرة على المنافسة شديدة الارتباط بمعدلات زيادة الإنتاجية حيث إن السبيل الوحيد لزيادة الأجور في المدى الطويل سواء في ظل التجارة الدولية أم لا هو النهوض بمعدلات نمو الإنتاجية (المصدر: بايلي مارتن، و بيرتلس جاري، و ليتان روبرت، النمو مع المساواة، هدف السياسة الاقتصادية للقرن القادم، ترجمة د. محمد فتحي صقر، الطبعة الأولى 1996، مركز الأهرام للترجمة والنشر، مصر، صفحة 49)

استناداً إلى عوامل الإنتاج المتوافرة لديها، وبالوقت نفسه الإبقاء على مستويات توظيف عالية نسبياً، وبهذا المعنى تبدو الحلقة الصناعية الدولية-المحلية-المعرفية مترابطة جداً ومتداخلة بحيث يظهر أنه وفي ظل اقتصاد المعرفة فإن كل انخفاض في مستويات استخدام المعرفة يعني انخفاضاً في مستويات الإنتاجية داخل الاقتصادات الذي يعني بدوره انخفاضاً في القدرات التنافسية للاقتصادات العربية على المستوى الدولي، والذي يعني في المحصلة النهائية موقعاً دولياً تنافسياً ضعيفاً، واستمراراً في شروط التبادل التجاري لصالح الاقتصاد الدولي لا لصالح الاقتصادات العربية.

وبهذا المعنى الخطي، تلعب صناعة المعرفة الإقليمية المشتركة، في ظل العولمة والتغيرات الجيومعلوماتية اليوم دوراً حاسماً في اتجاه دمج الاقتصادات العربية بالاقتصاد الدولي، وإن اتجاه هذا الدمج تحدده، بالدرجة الأولى، كثافة استخدام وتعميق تلك الصناعة عربياً.

إن إقامة الصناعات المعرفية في الاقتصادات العربية، يعني دخول تلك الاقتصادات في فضاء المنافسة الدولية مع الاقتصادات المتبنية لهذه الصناعات، وعلى المستوى الدولي فإن دخول منتجين جدد إلى هذا القطاع، يعني إعادة توزيع مكاسب التجارة الدولية بطريقة جديدة وإعادة تخصيص الأسواق من جديد وبالتالي إعادة صياغة أواليات المنافسة بما يتوافق مع المنافسين الجدد والمحتملين بالأسواق.

ووفقاً لذلك، ستؤثر الاقتصادات العربية بوصفها منتجاً إقليمياً لهذه الصناعة، بهيكل المنافسة الدولية وستدخل سلاسل الإنتاج الدولية بطريقة جديدة، ضمن ما يسمى **بسلاسل الإنتاج المعرفي**، ولكن ليس كحلقة طرفية هامشية في تلك السلاسل، وإنما كحلقة أساسية أو شبه أساسية فيها، وإثر تطور عمليات المنافسة الدولية بين الاقتصادات العربية وبين بقية الاقتصادات الأخرى في ميدان الإنتاج نفسه، ستجد الاقتصادات العربية نفسها مجبرة على اتخاذ إجراءات تطويرية مستمرة من أجل المحافظة على المكاسب التجارية والتنافسية في الاقتصاد الدولي، ومن أجل المحافظة على مستويات إنتاجية داخلية محددة تسمح لها بالبقاء عند مستوى لا يمكن التراجع عنه أبداً.

ستحمل تلك الإجراءات تغيرات مستمرة في بنى الإنتاج، والعمالة، والاستثمار، والسياسات الاقتصادية والاجتماعية الضامنة لاستمرار تلك المزايا، وهذا يعني على المدى الطويل، خروج الاقتصادات العربية من نموذج التقسيم التقليدي للعمل على المستوى الدولي، ودخولها في ظل تقسيم دولي جديد قائم أساساً على الصناعات المعرفية وانتقالها للعمل في ظل نموذج "**التقسيم المعرفي للعمل**"، الأمر الذي يؤدي مستقبلاً إلى تغيير نوعي في تموضع الاقتصادات العربية ضمن هيكل الاقتصاد الدولي.

تلعب الصناعات المعرفية الإقليمية المشتركة دوراً مهماً في تحسين شروط التبادل التجاري بين الاقتصادات العربية والاقتصاد الدولي، فهذه الصناعة بحد ذاتها هي صناعة مستقبلية ذات طلب متنامٍ عليها باستمرار، وإقامتها في الاقتصادات العربية وتسويقها إقليمياً ودولياً، يعني كسب ميزة تنافسية في صناعة رائدة فيها قيم مضافة عالية ونوعية جداً، وستؤثر هذه الصناعة بشكل مباشر على بنية الصادرات، والواردات الصناعية للاقتصادات العربية، وتعدل من تلك البنية لصالحها بثلاث طرق أساسية تتمثل في الآتي:

- **الأولى**: من خلال إنتاج سلع معرفية، هي بحد ذاتها سلع جاهزة ومعدة للتبادل التجاري الدولي والإقليمي، وبهذا المعنى سوف تدخل في تركيبة صادرات الاقتصادات العربية أنواع جديدة من السلع، ويتطور العرض الصناعي للاقتصادات العربية، من عرض تقليدي مشبع بصناعة الموارد، نحو عرض غير تقليدي بالكامل، ويحتوي على جزء معرفي، وفي هذه الحالة يقل اعتماد الصادرات الصناعية على السلع التقليدية بالكامل، وتصبح الصناعة أقل عرضة لأثر التقلبات الاقتصادية الخارجية، وتصبح، بالوقت نفسه، أكثر مرونة نتيجة التنوع الإنتاجي المعرفي الذي يسيطر عليها.
- **الثانية**: من خلال تعميق المحتوى التكنولوجي للصادرات التقليدية، وبالتالي رفع قدرتها التنافسية في الأسواق

الدولية، مما يعني تحقيق مكاسب تجارية جديدة، وتحقيق عوائد اقتصادية أفضل، وهذا ما يعني بطريقة أخرى إعادة هيكلة الصادرات الصناعية للاقتصادات العربية نحو صناعات تقليدية معمقة تكنولوجياً، وليست ذات محتوى تكنولوجي متوسط أو ضعيف.

- **الثالثة:** إن إقامة تلك الصناعات يعني الاستغناء عن استيراد جزء كبير من منتجات تلك الصناعة من الأسواق الدولية، وبالتالي التخلي عن التبعية المباشرة لشروط الأسواق الدولية وللضغوطات التي تمارسها شركاتها على الاقتصادات العربية، وبالتالي سيتغير هيكل الواردات أيضاً لصالح التقليل من السلع التكنولوجية النهائية والوسيطة المصنعة.

من وجهة نظر الاقتصاد السياسي الدولي، فإن إقامة الصناعات المعرفية في الاقتصادات العربية، يعني أن هذه الاقتصادات قادرة على **تفكيك شروط الإنتاج والتبادل** في الأسواق الدولية لهذه الصناعة وإعادة إنتاجها لصالحها، وهذا معناه أنها ستكون قادرة على تعديل بنية التجارة الدولية الخاصة بها على المدى الطويل، من خلال تطوير وتعميق تنافسية منتجاتها الجديدة، والأهم من ذلك أنها ستكون قادرة على تخفيض مستويات السيطرة الاقتصادية والسياسية عنها.

إن كل تغير اقتصادي مرافق لنشوء وبروز قطاع الصناعات المعرفية، لابد من أن ترافقه تغيرات اجتماعية، وسياسية كنتيجة

حتمية له، حيث تؤثر التغيرات التكنولوجية والمعرفية في ثقافة المجتمع وتغير من طريقة تفكير الناس، وتساعد على تغيير، وتفكيك اتجاهات التفكير التقليدي، وبناء اتجاهات تفكير حديثة جداً، ونتيجة لتأثير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على قطاعات اجتماعية حيوية ومرنة جداً إزاء تلك التكنولوجيا مثل التعليم والإعلام، ستتغير في النهاية بنية العلاقات الاجتماعية لتتكيف مع بيئة معرفية لها معطياتها الجديدة، ولها نموذجها التنموي الخاص،و سوف يؤدي ذلك إلى تغيير حضاري عربي على المدى الطويل، وذلك في حال اتُخذت هذه الصناعات كآلية للاندماج بين الاقتصادات العربية، وفي حال اشتغلت الاقتصادات العربية على تطوير ذلك المدخل بشكل جماعي، والذي سيؤثر في كل مناحي الحياة الاجتماعية الأخرى، **فالتكنولوجيا بحد ذاتها ليست حالة محايدة أبداً في أي منظومة اقتصادية اجتماعية.**

المراجع

1. الاقتصادات العربية وتناقضات السوق والتنمية، تأليف مجموعة من المؤلفين، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الأولى 2005.

2. الوحدة الاقتصادية العربية، تجاربها وتوقعاتها، الجزء الأول، الدكتور محمد لبيب شقير، مركز، دراسات الوحدة العربية، ، بيروت، الطبعة الأولى أيار 1986.

3. الجغرافيا السياسية لعالمنا المعاصر، الجزء الأول، الاقتصاد الدولي. الدولة القومية. المحليات، تأليف: بيتر تايلور وكولن فلنت، ترجمة: عبد السلام رضوان وإسحق عبيد، المجلس الأعلى للثقافة والفنون والآداب، الكويت، الطبعة الأولى 2002.

4. التجارة الالكترونية الدولية، مان كاترين، ايكريت سو، نايت كليلاند، ترجمة الشحات منصور، مركز الأهرام للترجمة والنشر، مصر، الطبعة الأولى 2003.

5. النمو مع المساواة، هدف السياسة الاقتصادية للقرن القادم، تأليف بايلي مارتن، بيرتلس جاري، ليتان روبرت، ترجمة د. محمد فتحي صقر، مركز الأهرام للترجمة والنشر، مصر، الطبعة الأولى 1996.

6. التكامل الاقتصادي العربي الواقع والآفاق، تأليف مجموعة مؤلفين، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الأولى 1998.

7. التكامل الاقتصادي أنشودة العالم المعاصر، النظرية والتطبيق، تأليف د. حسين عمر، دار الفكر العربي، القاهرة، الطبعة الأولى 1998.

8. استمرارية التاريخ، تأليف إيمانويل والرشتاين، ترجمة، عبد

الحميد الأتاسي، دار كنعان للدراسات والنشر والخدمات الإعلانية، دمشق، الطبعة الأولى 2003.

9. د. الإمام، محمد محمود، تجارب التكامل الدولية ومغزاها للتكامل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت الطبعة الأولى، كانون الأول 2004.

10. كتاب الاستعراض السنوي للتطورات في مجال العولمة والتكامل الإقليمي في دول منطقة الإسكوا، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، الإسكوا، عام 2004

11. التقرير الاقتصادي العربي الموحد للأعوام، 2002، 2003، 2004، 2005، الفصل الثامن، (يصدر بالتعاون بين صندوق النقد العربي، المعهد العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، جامعة الدول العربية، منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط).

12. الاتجاهات الاقتصادية في منطقة الإسكوا وآثار الصدمات المرتبطة بها- اللجنة الاقتصادية الاجتماعية لغرب آسيا- العدد الأول، 2005.

13. د. بلبل، علي و د. الكرانسة، ابراهيم، التكامل الاقتصادي العربي، التحديات والآفاق، تحرير د .سعود البريكان ، صندوق النقد العربي، معهد السياسات الاقتصادية، 2005.

14. د. عثمان، سلمان، قواعد المنشأ وتسوية النزاعات الناتجة عنها في التجارة العربية البينية، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 28، العدد الأول، عام 2006.

15. مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية والتجارة، الأونكتاد، تقرير التجارة والتنمية، 2003.

16. استعراض الاستراتيجيات والسياسات الصناعية، الإعداد للقرن الحادي والعشرين، الأمم المتحدة، نيويورك، 2002.

17. قدرة المشروعات الصناعية الصغيرة والمتوسطة على الابتكار في بلدان مختارة من منطقة الإسكوا، الأمم المتحدة، نيويورك، 2002.

18. د. مراياتي، محمد، نظرة جديدة للشبكات الصناعية في الدول العربية، شراكات لتفعيل تدفق المعلومات، المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين، مجلة التنمية الصناعية، العدد 59، تموز 2005

19. النشرة الفصلية الصادرة عن المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، الكويت، السنة 22، العدد 4، عام 2004.

20. مؤشرات العلم والتكنولوجيا والابتكار في المجتمع المبني على المعرفة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، الأمم المتحدة، نيويورك، 2003.

21. المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين، إمكانيات التكامل الصناعي العربي في ظل قيام منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، مجلة التنمية الصناعية العربية، العدد 60، تشرين الثاني2005.

22. الملامح الإقليمية لمجتمع المعلومات في غربي آسيا، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، الأمم المتحدة، نيويورك، 2005.

23. نحو مجتمع متكامل قائم على المعرفة في الدول العربية، الاستراتيجيات وطرائق التطبيق، اللجنة، الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، الأمم المتحدة، نيويورك، 2005.

[24] الاتجاهات الجديدة لتعزيز القدرة التنافسية والإنتاجية في قطاعات مختارة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا،الأمم المتحدة، نيويورك، 2003.

25. الزعيم، عصام، التعاون بين قطاع التعليم والقطاع الاقتصادي لتجاوز التخلف التقاني والصناعي، بحث علمي مقدم إلى وزارة التعليم العالي والبحث العلمي في الأردن- المفوضية الأوربية، الإدارة العامة للتعليم والثقافة، عمان، .2006.

الفهرس

مقدمة..... 5
الاندماج الراهن للاقتصادات العربية..... 13
الصناعة كمدخل قطاعي للاندماج 34
شروط الاندماج الصناعي العربي..... 44
الصناعات المعرفية كأساس للاندماج الصناعي العربي 60
أثر الصناعات المعرفية على الاقتصادات العربية..... 75
المراجع..... 91